

أثر أتعاب المراجعة الخارجية Audit Fees على جودة أرباح Earnings
Quality منشآت الأعمال
(دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المصرية)

دكتور

هشام فاروق الابيارى

مدرس المحاسبة

كلية التجارة - جامعة طنطا

أثر أتعاب المراجعة الخارجية Audit Fees على جودة أرباح Earnings Quality منشآت الأعمال

(دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المصرية)

ملخص البحث

مع زيادة الاهتمام بجودة التقرير المالي نتيجة حالات انهيار العديد من منشآت الأعمال بالعديد من دول العالم، وما صاحبها من حالات فشل المراجعة الخارجية **Audit Failure**، كان توجه الأدب المحاسبي؛ فى الأونة الأخيرة؛ نحو الكشف عن مدى علاقة وتأثير آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية لمنشآت الأعمال، وفى مقدمتها آلية المراجعة الخارجية. ومع توافر بيانات أتعاب المراجعة الخارجية فى ضوء الشفافية التى أقرتها قوانين حوكمة الشركات وتشريعات هيئات سوق المال، توجه الباحث نحو تحليل أتعاب المراجعة كمقياس بديل لجودة المراجعة، ودراسة وتحليل مدى تأثيره على جودة أرباح منشآت الأعمال. ولقد استخدم الباحث المنهج الإيجابي **Positive Approach** فى تحليل واختبار ظاهرة البحث. وقد أسفر التحليل عن صياغة الفرض البحثى التالى، تؤثر أتعاب مراجعة القوائم المالية لمنشآت الأعمال إيجابياً على جودة الأرباح المقررة. وتم اختبار فرض البحث من خلال فحص وتحليل بيانات ومعلومات مالية مستقاة من القوائم والتقارير المالية لعينة من ٣٦ شركة مساهمة مصرية يبعد من قطاعات النشاط المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرى خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٠. وقد تم استخدام نموذج **Jones** المعدل من قبل (**Dechow et al., 1995**) فى حساب الاستحقاق المحاسبي الاختيارى كمتغير بديل لقياس جودة أرباح منشآت الأعمال المقررة. كما تم استخدام برنامج (**SPSS(16)**)، من خلال تحليل الانحدار **Regression Analysis**، لبحث مدى تأثير أتعاب المراجعة (متغير الدراسة **Test Variable**) على حجم الاستحقاق الاختيارى لشركات العينة. وقد توصل الباحث إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي لأتعاب المراجعة على حجم الاستحقاق المحاسبي الاختيارى (المطلق، والموجب) بمستوى معنوية ٥%، وبما يكشف عن انخفاض حجم ممارسات إدارة الأرباح (خاصة التى تهدف إلى زيادة الدخل) بالمنشآت التى تتحمل أتعاب مراجعة عالية، وبما يعطى دليلاً على التأثير الإيجابي لأتعاب مراجعة القوائم المالية لمنشآت الأعمال على جودة أرباحها المقررة. الأمر الذى يمكن معه قبول الفرض البحثى.

مقدمة

يعد التقرير المالي أداة ذات تأثير هام على النشاط الاقتصادي (**Ball 2008**). وتعد جودة التقرير المالي مطلب أساسى لكفاءة تخصيص الموارد والتوزيع الكفاء لرأس المال (**Healy and Palepu 2001**).

وينشأ الطلب على جودة التقرير المالي من عدم تماثل المعلومات **Information Asymmetry** بين إدارة المنشأة وأصحاب الحقوق والمصالح بها.

ولقد أثار فشل المراجعة وانهيار العديد من الشركات ذات النقل الاقتصادي بالعديد من الدول (مثل **Enron, World com**، فى الولايات المتحدة الأمريكية، **Hausipe, Lernout**، فى بلجيكا، **Ahold**،

في نيوزيلندا، Parmalat في إيطاليا، Vivendi Universal في فرنسا وغيرها) الشك في جودة التقارير المالية من ناحية، وفي جودة المراجعة الخارجية من الناحية الأخرى.¹ كما صاحب الأزمة المالية العالمية زيادة الطلب على جودة التقرير المالي، والتأكيد على أهمية تفعيل آليات حوكمة الشركات لضمان تحقيق هذه الجودة. حيث من المفترض أن لآليات حوكمة الشركات دوراً فعالاً في تحسين وضمن جودة التقرير المالي (Ratsula 2010, 4). وتعد إدارة الأرباح (Earnings Management (EM) من أهم ممارسات الإدارة التي تضعف من جودة التقرير المالي بسبب توجه الإدارة نحو التقرير عن ربح يعكس رغباتها ومصالحها ولا يعكس الأداء الاقتصادي للمنشأة. الأمر الذي قد يؤدي إلى تقرير مالي احتيالي يعمل على تضليل مستخدمي القوائم المالية بشأن أداء المنشأة وقدرتها الربحية (Soltani 2007, 550). مما يجعل العمل على تقييد ممارسات إدارة الأرباح سبيل تحسين جودة الأرباح وبالتالي تحسين جودة التقرير المالي، خاصة مع ما يعانيه مستخدمي التقارير المالية من صعوبة تفسير جودة الأرباح المقررة. وتعد ممارسات إدارة الأرباح أحد مظاهر تعارض المصالح في علاقة الوكالة بين الأصل والوكيل، والتي تؤثر سلباً ليس فقط على مصالح الأصل فحسب وإنما على مصالح أصحاب الحقوق الآخرين بالمنشأة Stakeholders.

ولقد استخدم الفكر المحاسبي مستوى إدارة الأرباح Earnings Management كمتغير بنيل Proxy لجودة التقرير المالي. وقد كشفت العديد من الدراسات عن وجود علاقة سلبية بين جودة الأرباح وإدارة الأرباح، وهي علاقة تشير إلى إمكانية تأثير جودة الأرباح سلباً بممارسات إدارة الأرباح، أنظر على سبيل المثال (Hunton et al., 2006; Baridwan and Hariani 2010). حيث يؤدي التأثير المتعمد من قبل إدارة المنشأة في الأرباح المحاسبية (الحالية والمستقبلية) إلى زيادة مخاطر المعلومات بالتقرير المالي.

ويمكن إدارة أرباح المنشأة من خلال تنوع مختلف من الممارسات المحاسبية (داخل المعايير المقررة) وغير المحاسبية، والتي تسمح لإدارة المنشأة بأن تعطي صورة غير صادقة أو عادلة عن نتائج أعمالها (Ratsula 2010, 4).

وتتوقف جودة الأرباح المحاسبية (الحالية والمستقبلية) على دقة تقدير الاستحقاق المحاسبي؛ على اعتبار أن للربح المحاسبي مكونين، هما التدفق النقدي Cash Flows والاستحقاق Accruals. حيث يؤثر التغير في الاستحقاق المحاسبي على ربح المنشأة الحالي والمستقبلي، وهو ما يكشف عن أهمية

¹ لقد بدأ مسلسل حالات فشل المراجعة، والتي ارتبطت بأزمات شركات ضخمة، خلال السنوات الأخيرة قبل نهاية القرن السابق. وقد أثارت هذه الحالات أزمة ثقة تجاه المهنة والمتمهين (المحاسبين والمراجعين)، وكان من أهم هذه الحالات في أمريكا American Bank of Credit and Commerce International (BCCI)، وفي أوروبا Continental Corporation (ACC)، Lincoln Saving and Loan (LSL).

أثر أتعاب المراجعة الخارجية Audit Fees على جودة أرباح Earnings Quality منشآت الأعمال

الأعمال

(دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المصرية)

ملخص البحث

مع زيادة الاهتمام بجودة التقرير المالي نتيجة حالات انهيار العديد من منشآت الأعمال بالعديد من دول العالم، وما صاحبها من حالات فشل المراجعة الخارجية *Audit Failure*، كان توجه الأدب المحاسبي؛ في الأونة الأخيرة؛ نحو الكشف عن مدى علاقة وتأثير آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية لمنشآت الأعمال، وفي مقدمتها آلية المراجعة الخارجية. ومع توافر بيانات أتعاب المراجعة الخارجية في ضوء الشفافية التي أقرتها قوانين حوكمة الشركات وتشريعات هيئات سوق المال، توجه الباحث نحو تحليل أتعاب المراجعة كمقياس بديل لجودة المراجعة، ودراسة وتحليل مدى تأثيره على جودة أرباح منشآت الأعمال. ولقد استخدم الباحث المنهج الإيجابي *Positive Approach* في تحليل واختبار ظاهرة البحث. وقد أسفر التحليل عن صياغة الفرض البحثي التالي، يؤثر أتعاب مراجعة القوائم المالية لمنشآت الأعمال إيجابياً على جودة الأرباح المقررة. وتم اختبار فرض البحث من خلال فحص وتحليل بيانات ومعلومات مالية مستقاة من القوائم والتقارير المالية لعينة من ٣٦ شركة مساهمة مصرية بعدد من قطاعات النشاط المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٠. وقد تم استخدام نموذج *Jones* المعدل من قبل *(Dechow et al., 1995)* في حساب الاستحقاق المحاسبي الاختياري كمقياس بديل لقياس جودة أرباح منشآت الأعمال المقررة. كما تم استخدام برنامج *SPSS(16)*، من خلال تحليل الانحدار *Regression Analysis*، لبحث مدى تأثير أتعاب المراجعة (متغير الدراسة *Test Variable*) على حجم الاستحقاق الاختياري لشركات العينة. وقد توصل الباحث إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي لأتعاب المراجعة على حجم الاستحقاق المحاسبي الاختياري (المطلق، والموجب) بمستوى معنوية ٥%، وبما يكشف عن انخفاض حجم ممارسات إدارة الأرباح (خاصة التي تهدف إلى زيادة الدخل) بالمنشآت التي تتحمل أتعاب مراجعة عالية، وبما يعطى دليلاً على التأثير الإيجابي لأتعاب مراجعة القوائم المالية لمنشآت الأعمال على جودة أرباحها المقررة. الأمر الذي يمكن معه قبول الفرض البحثي.

مقدمة

يعد التقرير المالي أداة ذات تأثير هام على النشاط الاقتصادي (Ball 2008). وتعد جودة التقرير المالي مطلب أساسي لكفاءة تخصيص الموارد والتوزيع الكفاء لرأس المال (Healy and Palepu 2001). وينشأ الطلب على جودة التقرير المالي من عدم تماثل المعلومات *Information Asymmetry* بين إدارة المنشأة وأصحاب الحقوق والمصالح بها. ولقد أثار فشل المراجعة وانهيار العديد من الشركات ذات النقل الاقتصادي بالعديد من الدول (مثل *Enron, World com*، في الولايات المتحدة الأمريكية، *Hausipe, Lernout*، في بلجيكا، *Ahold*،

ودور المعلومات التي تحتويها بنود الاستحقاق في التنبؤ بالأرباح في المستقبل. فعلى سبيل المثال، تعد زيادة ربح الفترة الحالية المصاحب بزيادة الاستحقاق مؤشراً على انخفاض جودة الأرباح؛ وانخفاض ربح الفترة أو الفترات التالية. وللاستحقاق المحاسبي شقين، الأول استحقاق غير اختياري (NDA) Non Discretionary Accruals يعكس استخدام إدارة المنشأة لأساس الاستحقاق لتحقيق مقابلة عادلة بين إيرادات الفترة والمصروفات التي ساهمت في توليدها وفقاً لمعايير المحاسبة المقررة، ودون أي تدخل - من قبل الإدارة - لإحداث أي تأثير على طرفي المقابلة. أما الشق الثاني للاستحقاق المحاسبي، فهو الاستحقاق الاختياري (DA) Discretionary Accruals والذي يعكس استخدام الإدارة لأساس الاستحقاق المحاسبي للتأثير على الربح المقرر (زيادة أو تخفيضاً) لتحقيق غرض أو أغراض محددة. ولذلك فقد تم استخدام حجم الاستحقاق الاختياري، في العديد من دراسات الأدب المحاسبي، كمؤشر محاسبي لمستوى إدارة الأرباح، وبالتالي لقياس جودة الأرباح (Dechow and Schrand 2004; Hunton et al., 2006)، ومن ثم جودة التقرير المالي (Willekens and Bruynseels 2009, 6).

ومن ناحية أخرى، فقد أُلقت الأزمات المالية واضطرابات أسواق رأس المال المعاصرة بازمة ثقة في مهنة المحاسبة والمراجعة، وفي قدرتها على مواجهة مخاطر ممارسات المحاسبة الاحتياطية. كما أثار فشل المراجعة للعديد من عملاء المراجعة (كشركة Enron و Xerox، Meark، Halybrton و World Com)، وانتهيار صروح مراجعة عملاقة (كشركة Arthur Andersen)، الشك في قدرة مهنة المراجعة على أداء دورها الرقابي، ومدى فعاليتها كأنيّة حوكمة هامة ذات كفاءة -Cost Efficient في مواجهة ممارسات الإدارة لتغيير معلومات التقرير المالي، خاصة الربح المحاسبي، والذي يعد أكثر المعلومات المحاسبية أهمية لمستخدمي التقارير المالية في عملية اتخاذ القرار. وتكتسب آلية المراجعة الخارجية أهميتها من دورها الإيجابي في أضعاف المصدقية على بيانات ومعلومات التقرير المالي. ويرتبط هذا الدور بقدرتها على الحد من ممارسات الإدارة للتأثير على معلومات التقرير المالي من خلال استغلال ظاهرة عدم تماثل المعلومات، وبما يحقق ضمان جودة التقرير المالي (Ratsula 2010, 11). وللمراجعة دور رقابي Monitoring Role، كدورها في

² لقد تطرق بعض الباحثين لاستخدام مقاييس أخرى بخلاف الاستحقاق المحاسبي لقياس جودة الأرباح، مثل (Miller 2007) الذي استخدم نسبة التغيير في رأس المال العامل إلى التدفقات النقدية التشغيلية (نسبة ميلر)، (Penman 2003) الذي طور نموذج لخصائص جودة الأرباح (عشرون خاصية يتوافرها بالمنشأة يمكن الحكم على جودة الأرباح بها)، (Richardson 2003) الذي اعتمد على توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات كمقياس مناسب لجودة الأرباح، (Altmuro and Beatty 2006) والذين استخدموا ثلاثة مقاييس لجودة الأرباح هي استمرارية الأرباح (والتي تشير إلى مدى ارتباط الأرباح الحالية بالأرباح المستقبلية) وقدرة الأرباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية ومعامل استجابة الأرباح (ERC). في حين حاول البعض الآخر استخدام مقاييس أخرى بجانب الاستحقاق المحاسبي، مثل (Machuga and Teitel 2007) الذي استخدم لقياس جودة الأرباح نسبة القيمة المطلقة للتغير في الدخل إلى القيمة المطلقة للتغير في التدفقات النقدية، وتوقيت الاعتراف بالخسائر، وذلك بجانب الاستحقاق المحاسبي.

مراقبة العقود المختلفة كعقود الديون وعقود الموردين وعقود العاملين والعقود الضمنية مع الحكومة.

كما وأن لها دور معلوماتي Information Role.

وترتبط جودة التقرير المالي بمصداقية القوائم المالية. وتعتمد مصداقية القوائم المالية وبالتالي مصداقية التقرير المالي على جودة المراجعة³. ولقد كشفت دراسات الأدب المحاسبي عن علاقة إيجابية بين جودة المراجعة وجودة التقرير المالي. حيث يمكن لجودة المراجعة أن تعمل على تخفيض كل من تكاليف الوكالة، وتكاليف عدم تماثل المعلومات Information Asymmetry بين الإدارة وحملة الاسهم وأصحاب الحقوق الآخرين، والمخاطر التي قد يتعرض لها أصحاب الحقوق والمصالح بالمنشأة Stakeholders (Willekens and Bruynseels 2009, 7). ومن المتوقع أن يرتفع الطلب على جودة المراجعة كلما ارتفعت تكلفة الوكالة (DeFong 1992).

وتعد جودة المراجعة مطلب أساسي من قبل مستخدمي التقرير المالي، وانعكاساً لمسؤولية المهنة تجاه أصحاب الحقوق والمصالح بالمنشآت المختلفة. وترتبط جودة المراجعة بمستوى التأكيد Assurance الذي يقدمه المراجع لمستخدمي القوائم المالية، وكلما زادت الجودة زاد مستوى التأكيد، حتى إذا ما أصبحت جودة المراجعة عالية أصبح مستوى التأكيد معقولاً Reasonable Assurance. فمستوى التأكيد المعقول الذي يقدمه المراجع بشأن امكانية الاعتماد على معلومات القوائم المالية لا يتحقق إلا بتحقق جودة عالية للمراجعة، يقال معها أن للمراجع قدرة عالية على اكتشاف التلاعب والتحريفات والأخطاء المؤثرة ببيانات ومعلومات القوائم المالية (DeAngelo 1981, Palmrose 1988).

ولقد جاءت معايير المراجعة المصرية (الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٦٦ لسنة ٢٠٠٨) لتؤكد على أهمية مراقبة الجودة على عمليات المراجعة (المعيار رقم ٢٢٠). كما أكد قرار الهيئة العامة لسوق المال (الهيئة العامة للرقابة المالية حالياً) رقم ٩٦ لسنة ٢٠٠٦ على أهمية الجودة بشكل غير مباشر من خلال قصر أداء خدمة المراجعة، لكل من الشركات المسجلة بالبورصة المصرية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وصناديق الاستثمار، على المراجعين المقيدين بسجل خاص لدى الهيئة.

وتتأثر جودة عملية المراجعة سلبياً بممارسات المراجعة غير المنظمة Irregular Audit. ويؤدي فشل المراجعة في اكتشاف ممارسات إدارة الربح إلى تقليل جودة الربح وتخفيض إمكانية الاعتماد

3. تعد آلية المراجعة الخارجية أحد أهم آليات حوكمة الشركات التي تلعب دوراً هاماً في الحد من ممارسات إدارة الأرباح (Ebrahim 2003, Krishnan 2001) من خلال تقييد والحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات واكتشاف ممارسات إدارة الأرباح. ويتوقف دور المراجعة الخارجية في تقييد وتخفيض حجم ممارسات المنشأة لإدارة الأرباح (Lin and Hwang 2010)؛ ومن ثم تحسين جودة التقرير المالي (Pomeroy and Thornton 2008) وإمكانية الاعتماد عليه؛ على جودتها. حيث تعد جودة المراجعة بمثابة أداة مراقبة فعالة في الحد من سلوك وقدره الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح، ودفعها نحو إنتاج قوائم مالية يمكن لمستخدميها الاعتماد عليها.

على التقرير المالي مما يعرض المراجع للمسئولية نتيجة عدم التزامه بمعايير المراجعة والتي تتطلب من المراجع الوصول إلى تأكيد معقول Reasonable Assurance بشأن صدق وعدالة القوائم المالية، وهو تأكيد عالي المستوى يصل اليه المراجع عندما يحصل على أدلة مراجعة كافية وملئمة لتخفيض خطر إبداء رأى غير مناسب بشأن القوائم المالية محل المراجعة (خطر المراجعة) إلى مستوى منخفض مقبول (IFAC, ISA 200, 2004).

ومن المعتمد، أن تعمل الجودة العالية للمراجعة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وتكون النتيجة جودة أعلى للأرباح، وإمكانية اعتماد أعلى على التقرير المالي في اتخاذ القرارات من قبل المحللين الماليين والمستثمرين والمقرضين وغيرهم من مستخدمي التقرير المالي (Behn et al., 2008, 328). ووجود ممارسات إدارة الأرباح يضعف من جودة المراجعة (Soltani 2007, 552). كما تعكس جودة الأرباح المقررة جودة المراجعة. وتعمل جودة المراجعة على تقييد إدارة الأرباح سلبية كانت (تهدف إلى تخفيض الربح) أم إيجابية (تهدف إلى زيادة الربح) حفاظاً على جودة الأرباح، ومن ثم جودة القوائم المالية وجودة التقرير المالي.⁴ وهناك من الحوافز ما يدفع المراجعين للعمل بجودة عالية لتقييد إدارة الأرباح، أهمها الحفاظ على السمعة المهنية وتجنب الدعاوى القضائية (Van and Vanstraelen 2008).

طبيعة مشكلة البحث

تقد قدم الفكر المحاسبي العديد من مؤشرات جودة المراجعة كان من أهمها حجم منشأة المراجعة (DeAngelo 1981; Kim et al., 2003; Krishnan 2003)، السمعة والشهرة والارتباط بمكتب مراجعة عالمي (Francis 2004)، والخبرة المهنية والتخصص القطاعي (الصناعي) (Dunn and Mayhew 2004)، وجهد المراجعة (Nieme 2005)، معدل دوران المراجعة Audit Tenure (Ebrahim 2001, Ghosh 2005)، أتعاب المراجعة (Miettinen 2008; Palmrose 1986; Willekens and Bruynseels 2009) ومراجعة النظير (Colbert and Peer Review Murray 1998) وغيرها. كما قدم العديد من دراسات الأدب المحاسبي أدلة عن وجود علاقة إيجابية بين مقاييس (مؤشرات) جودة المراجعة وجودة التقرير المالي (أنظر على سبيل المثال: Balsam et al., 2003; Becker et al., 1998; Ghosh and Moon 2005, Johnson et al., 2002; Krishnan 2003; Miettinen 2008; Myers et al., 2003).

وعلى الرغم من كثرة مؤشرات جودة المراجعة فإن أتعاب المراجعة لم تلقى الاهتمام الكاف من قبل دراسات الفكر المحاسبي (Ratsual 2010, 33). ويعتقد الباحث، أن مؤشرات قياس جودة

⁴ لقد كشفت إحدى الدراسات (Willekens and Bruynseels 2009, 23) عن أن المراجعين بشركات المراجعة الكبيرة Big Four يعملون على تقييد إدارة الأرباح التي تهدف إلى تخفيض الربح Downward Earnings Management، في حين تعمل مكاتب المراجعة الأخرى على تقييد إدارة الأرباح التي تهدف إلى زيادة الربح Upward Earnings Management.

المراجعة، بخلاف الأتعاب، هي مؤشرات بديلة مبنية على الأتعاب Fee-Based Proxies. الأمر الذي يدفع بالاعتقاد بأن أتعاب المراجعة قد تُعد أكثر ملائمة لاختبار أثر اختلاف جودة المراجعة على جودة التقرير المالي. حيث تعكس أتعاب المراجعة العديد من مؤشرات جودة المراجعة التي قدمها الفكر المحاسبي، فهي تعكس ما يتحمله المراجع من جهد (Willekens and Bruynseels 2009, 2) ومخاطر ومسئوليات، وما يتكبده من تكلفة، وما يتمتع به من سمعة وخبرة وغيرها. بما قد يجعل من أتعاب المراجعة المتغير الذي يعبر عنها معاً.

ويعكس تعريف جودة المراجعة، بأنها قيام المراجع بتقليل خطر وجود أخطاء أو تحريفات في القوائم المالية إلى أدنى درجة ممكنة في ضوء الأتعاب المتفق عليها (DeAngelo 1991, 183)، مدى ارتباط جودة المراجعة بأتعاب المراجعة.

كما تتأثر أتعاب المراجعة بالعديد من المحددات بعضها يتعلق بمنشأة العميل (مثل حجم المنشأة، ودرجة تعقد عملياتها Complexity، ومخاطر الاعمال، وطبيعة هيكل الملكية،...) والبعض الآخر يتعلق بمنشأة المراجعة (مثل حجم مكتب المراجعة، التخصص الصناعي، خطر المراجعة، ارتباط مكتب المراجعة بشراكة أو تعاون مع مكتب عالمي،...) فضلاً عن محددات البيئة المحيطة وطبيعة المنافسة السائدة في سوق خدمة المراجعة.

وإذا كانت جودة المراجعة تعكس درجة توافر عدد من الخصائص في عملية المراجعة أهمها كفاءة تخصيص الموارد على عملية المراجعة، والموثوقية (إمكانية الاعتماد Reliability) وموضوعية Objectivity نتائج عملية المراجعة، ووضوح Clarity تقرير المراجعة والتوقيت الملائم لإعداده Timeliness، وفعالية المراجعة (IFAC, SAI 200, 2004)، فإن توافر هذه الخصائص إنما يعتمد على طبيعة ممارسات عملية المراجعة بدأ بالتخطيط ومروراً بالتنفيذ وإعداد التقرير والتي تتأثر بشكل مباشر بالأتعاب المتفق عليها.

وترتبط جودة المراجعة بممارسات المراجعة، كما يرتبط فشل المراجعة بالممارسات المهنية غير المنظمة Irregular Audit. ولقد كشف عدد من الدراسات (أنظر على سبيل المثال: الشاطري والعتقري ٢٠٠٧، Shaun and Taylor 2004; Lee 2002; Coram et al., 2003) على أن قبول المراجع لأتعاب مراجعة منخفضة (أقل من اللازم) يعد سبباً رئيسياً في ممارسات المراجعة غير المنظمة. فضغط الأتعاب، وما يعكسه من ضغط الجهد وضغط موازنة الوقت Time Budget Pressure، يمثل محدداً رئيسياً لحدوث ممارسات المراجعة غير المنظمة، خاصة مع ضعف الإشراف ونظام الرقابة النوعية (رقابة الجودة) وقصور تفعيل رقابة الجودة في منشآت المراجعة وغياب ما يكفل ضمان جودة الأداء المهني (جودة المراجعة). وهو ما يعني إمكانية استخدام أتعاب المراجعة في قياس حجم ممارسات المراجعة غير المنظمة.

وتعكس ممارسات المراجعة غير المنظمة خلال سلوكياً لدى المراجع عند الأداء Dysfunctional Audit Behavior لا يتسق مع متطلبات ومعايير المراجعة وقواعد السلوك المهني المقررة، من شأنه أن يؤثر سلباً على جودة الأداء المهني (جودة المراجعة) (Coram et al., 2003).

وتتعدد ممارسات المراجعة غير المنظمة والتي من أهمها:

(أ) تخفيض المستوى المطلوب من الاختبارات الأساسية وإجراءات المراجعة اللازمة.
(ب) إنهاء خطوات برنامج (إجراءات) المراجعة قبل موعدها واستكمالها Premature Sing Off (PSO).

(ج) عدم أداء بعض اختبارات المراجعة والزرع بأدائها.
(د) تخفيض حجم العينة، والاختيار غير المناسب لوحدات العينة محل الاختبار والفحص، وعدم فحص واختبار بعض مفرداتها.

(هـ) استخدام الطرق المختصرة Short Cuts.
(و) فحص المستندات والدفاتر والعمليات دون عناية مهنية (الفحص السطحي) Superficial Review.

(ز) قبول أدلة مراجعة مشكوك فيها (ذات حجية ضعيفة) كتفسيرات عميل المراجعة الضعيفة والأدلة الداخلية Doubtful Evidences.

وتعتبر ممارسات المراجعة غير المنظمة خروجاً عن المراجعة النمطية في جوانب هامة ومتعددة لأداء عملية المراجعة وذلك لأنها تقوم على تخطيط غير كاف أو أداء لخطوات برنامج المراجعة دون العناية المهنية الواجبة. وانخفاض جودة المراجعة يجسد طبيعة المراجعة غير المنظمة (Coram et al., 2003)، ويكشف عن قيام المراجع بممارسات المراجعة غير المنظمة حتى ولو كانت بشكل مستتر Surreptitiously.

وتعكس ممارسات المراجعة غير المنظمة قبول المراجع لخطر مراجعة عال بما لا يسمح بتقديم تأكيد معقول بشأن صدق وعدالة القوائم المالية، ويزيد من احتمال فشل المراجعة Audit Failure. كما تعنى ممارسات المراجعة غير المنظمة قبول المراجع لخطر اكتشاف Detection Risk عال، لا يسمح باكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، ويزيد من مخاطر إعداد قوائم مالية احتيالية. وعلى ذلك من المفترض أن ترتبط ممارسات المراجعة غير المنظمة إيجابياً بحجم ممارسات إدارة الأرباح.

كما وأن قبول المراجع لأتباع مراجعة منخفضة (أقل من اللازم) على أمل تعويضها من خلال الحصول على خدمات مهنية أو من خلال تخفيض تكلفة المراجعة في السنة أو السنوات التالية لذات

³لقد كثر اتهام المراجعين، في تسعينات القرن الماضي، باستخدام ممارسات المراجعة غير المنظمة، خاصة اتباع الطرق المختصرة Short Cuts لدرجة التشهير بذلك في الصحف المالية (مثل 22/4/1993, The Financial Times). مما أثار حفيظة المراجعين، ولفت انتباه مستخدمي التقارير المالية لأثار ذلك (Lee 2002).

العميل أو غير ذلك يعد أخلاقاً بمتطلبات ومعايير المراجعة، وقرينة على ممارسات المراجعة غير المنظمة، وسبباً لانخفاض جودة المراجعة (Craswell et al., 2002). وهو ما يعنى أن قبول أتعاب مراجعة أقل من اللازم قد يؤثر سلباً على جودة عملية المراجعة بسبب ممارسات المراجعة غير منظمة، مثل دراسة وفهم وتقييم نظام الرقابة الداخلية بشكل غير كاف، وإعداد خطة مراجعة غير وافية، وتجاهل اختبارات وإجراءات مراجعة ضرورية وهامة وقصور الإشراف والمقابلة وغيرها.

وتعد كفاية أتعاب المراجعة مؤشراً لجودة عملية المراجعة. حيث تعكس أتعاب المراجعة تكلفة عملية المراجعة وما يتمتع به المراجع من خبرة وسمعة وما يملكه من موارد وحواجز، يستطيع من خلالها فصل عنصر المعلومات؛ الذي يسمح للإدارة بتوصيل معلومات داخلية خاصة؛ عن عنصر القلق الذي يسببه تعدى الإدارة لإعداد تقارير مالية تحقق أغراضها، وتقييد تعدى الإدارة والحد من التقرير النفعى للاستحقاقات وبما يسمح بتدعيم معلوماتية الاستحقاق المحاسبى الاختيارى (Krishnan 2003, 110) Informativeness of Discretionary Accruals.

وقد أكدت قواعد آداب وسلوكيات مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر على ضرورة كفاية أتعاب المراجعة، حيث أجازت قواعد آداب وسلوكيات مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة (المقيدين بسجل الهيئة العامة لسوق المال) الصادرة بالقرار رقم ٧٩ لسنة ٢٠٠٧ (قسم ٢٤ فقره (١)) للمراجع أن يطلب الأتعاب التي يراها مناسبة، ولا يعد قيامه بعرض أتعاب أقل من نظيره ، دليلاً على تدنى أتعاب المراجعة، وبالتالي لا يعد ذلك عملاً لا أخلاقياً في حد ذاته. وهذا يعنى أن قواعد آداب وسلوكيات مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر تشجع وتسمح بالمنافسة السعرية شريطة ألا تكون الأتعاب المعروضة متدنية (أقل من اللازم) لدرجة يصعب معها أداء المراجعة وفقاً للمعايير الفنية والمهنية المعمول بها.

كما وأن استجابة المراجع لما فرضته الأزمات المالية العالمية Global Financial Crisis ومشاكل بيئة الأعمال من زيادة مخاطر أعمال العميل (Bell et al., 2008) Business Risk وزيادة مخاطر التقاضى (Asthana et al., 2009) Litigation Risk تطلبت ضرورة الحيطه عند تقدير مخاطر المراجعة، خاصة الخطر الملازم Inherent Risk، فضلاً عن زيادة الشك المهني Professional Skepticism بشأن جودة الأرباح (ممارسات إدارة الأرباح) وهو ما تطلب زيادة جهد المراجعة. وتنعكس زيادة جهد المراجعة إيجابياً على تقدير أتعاب المراجعة (Willekens and Bruynseels 2009, 21) بما يسمح بضمان جهد المراجعة اللازم لممارسات مراجعة منظمة، وتخفيض مخاطر التقاضى (Hope and Langli 2009) Litigation Risk. حيث تنعكس زيادة جهد المراجعة على حجم ممارسات المراجعة المنظمة (أداء اختبارات مراجعة موسعة وتجميع أدلة

مراجعة إضافية وزيادة حجم العمل الذي يقوم به أعضاء فريق المراجعة ذوى الخبرة والاستعانة بالخبراء وغير ذلك) بما يضمن تخفيض احتمال فشل المراجعة *Audit Failure* وتحقيق جودة المراجعة. ويتطلب تحقيق ما سبق. أتعاب مراجعة أعلى، على اعتبار أن هناك ريبط إيجابى *Positive Linkage* بين جهد المراجعة وأتعاب المراجعة (Davis et al., 1993). فضلاً عن استعداد عملاء المراجعة، فى أوقات الأزمات المالية، لقبول أتعاب مراجعة أعلى لإدراك جودة أعلى للمراجعة (Yang et al., 2010, 25). وهو ما قد يكشف عن ملائمة أتعاب المراجعة كمتغير بديل لممارسات المراجعة غير المنظمة وكمقياس لجودة المراجعة.

ولقد تم استخدام أتعاب المراجعة كمتغير بديل لجهد المراجعة المبذول، وبالتالي لجودة المراجعة فى عدد من الدراسات، أنظر على سبيل المثال: (Abbott et al., 2003; Caramanis and Lennox 2008; Carcello et al., 2002; Frankel et al., 2002; Larcker and Richardson 2004; Niemi 2004; Srinidhi and Gul 2007).

كما وأن متغير الأتعاب قد يفضل كمؤشر للجودة لصعوبة وتكلفة استخدام بعض مؤشرات الجودة الأخرى، خاصة صعوبة حساب بعضها كحساب نسبة التركيز فى سوق خدمة المراجعة *Audit Concentration*، وصعوبة الحصول على البعض الآخر كساعات عمل المراجعة الفعلية (Niemi 2005).

كما تعد أتعاب المراجعة متغيراً ملائماً فى بيئة المراجعة المتجانسة، كمراجعة شركات المساهمة المقيدة بسوق الأوراق المالية، حيث يقوم بالمراجعة عدد معين من مكاتب المراجعة ذوى السمعة والشهرة وتكون عملية المراجعة متشابهة فيما بينها (Miettinen 2008, Ratsula 2010).

كما يفضل المستثمرون استخدام أتعاب المراجعة كمتغير بديل *Proxy* لجودة المراجعة بسبب المعلومات غير الكاملة عن الجودة، وهو ما يعنى أن تخفيض أو زيادة أتعاب المراجعة يمكن أن تفسر كتخفيض أو زيادة فى جودة المراجعة (Yang et al., 2010, 25) بناءً على افتراض الارتباط الإيجابى بين أتعاب المراجعة وجودة عملية المراجعة (Anderson and Zeghal 1994).

ومن المتوقع، وجود علاقة سلبية بين أتعاب المراجعة (كمتغير بديل لجودة المراجعة) وحجم ممارسات إدارة الأرباح (كمتغير بديل لجودة الأرباح، ومن ثم جودة التقرير المالى). بما يعنى أن زيادة أتعاب المراجعة قد تعكس درجة جودة مراجعة عالية وبالتالي حجم أقل من ممارسات إدارة الأرباح، وجودة أعلى للأرباح. وكلما أرتضى المراجع بقبول أتعاب مراجعة أقل من اللازم كلما أنخفضت درجة جودة المراجعة بفعل ممارسات المراجعة غير المنظمة، وارتفع احتمال حدوث ممارسات إدارة الأرباح، وانخفضت جودة الأرباح.

وبناءً على ما سبق، فإنه يمكن صياغة الفرض البحثي التالي:-

تؤثر أتعاب مراجعة القوائم المالية لمنشآت الأعمال إيجابياً على جودة الأرباح المقررة.

هدف البحث

يتمثل هدف البحث في الكشف عن العلاقة بين جودة عملية المراجعة (معبراً عنها بممارسات المراجعة المنظمة مقاسةً بأتعاب المراجعة) وجودة أرباح منشآت الأعمال (معبراً عنها بحجم ممارسات إدارة الأرباح مقاساً بحجم الاستحقاق المحاسبي) من خلال الكشف عن العلاقة بين أتعاب المراجعة وحجم الاستحقاق المحاسبي، ومدى تأثير أتعاب المراجعة على جودة الأرباح المقررة، ومن ثم جودة التقرير المالي. وبما قد يجعل من البحث مساهمة متواضعة في بحوث الأدب المحاسبي المرتبطة بجودة الأرباح.

منهج البحث

يقوم البحث على استخدام المنهج الإيجابي Positive Approach لشرح وتفسير ظاهرة البحث من خلال إطار تحليلي (نظري) يمكن من خلاله صياغة واختبار فرض الدراسة. ويفترض أن الاختبار يؤيد النظرية، وإلا فإن الدراسة التطبيقية قد تحتاج إلى تقييم من حيث المنهجية أو سلامة التطبيق (المتغيرات، المجتمع، العينة، الأساليب الإحصائية المستخدمة، التحليل الإحصائي،.....).

وسيلة البحث

يقوم البحث على دراسة تطبيقية لشركات المساهمة المصرية المقيدة بسوق الأوراق المالية من خلال استخدام قوائمها وتقاريرها المالية ومحاضر قرارات الجمعيات العامة العادية المنشورة.

محتويات البحث

في ضوء مشكلة وإطار ومنهج البحث، فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: الدراسات السابقة.

المبحث الثاني: جودة الأرباح وحجم الاستحقاق الاختياري.

المبحث الثالث: أتعاب المراجعة وإدارة الأرباح (نموذج الدراسة).

المبحث الرابع: الدراسة التطبيقية.

المبحث الخامس: النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: الدراسات السابقة

لقد أهتم الفكر المحاسبي بقضية جودة المراجعة، وقد زاد الاهتمام بها نتيجة ما قد أثير من شك بشأنها مع ما شهدته بيئة الأعمال من أزمات مالية، ومن ضغوط وانتقادات طرحت تساؤلاً حول دور المهنة في اكتشاف والحد من ممارسات المنشآت لإدارة الأرباح (Krishnan 2003; Kim et al., 2003).

ولقد تناولت دراسات الأدب المحاسبي تحليل العلاقة بين جودة المراجعة وجودة الأرباح المقررة. وقد تم استخدام حجم الاستحقاق الاختياري بشيوع كمقياس بديل لجودة الأرباح، أنظر على سبيل المثال، (Dechow and Schrand 2004; Hunton et al., 2006; Miettinen 2008; Ratsula 2010; Willekens and Bruynseels 2009) المراجعة، كان من أهمها حجم منشأة المراجعة (DeAngelo 1981; Kim et al., 2003; Krishnan 2003)، السمعة والشهرة والارتباط بمكتب مراجعة عالمي (Francis 2004)، والخبرة المهنية والتخصص القطاعي (الصناعي) (Dunn and Mayhew 2004)، وجهد المراجعة (Nieme 2005)، معدل دوران المراجعة (Ebrahim 2001, Ghosh 2005) (Audit Tenure)، أتعاب المراجعة (Miettinen 2008; Palmrose 1986; Willekens and Bruynseels 2009) ومراجعة النظير (Peer Review) (Colbert and Murray 1998). وقد قدم العديد من دراسات الأدب المحاسبي أدلة عن وجود علاقة إيجابية بين مقياس (مؤشرات) جودة المراجعة وجودة التقرير المالي (أنظر على سبيل المثال: Balsam et al., 2003; Becker et al., 1998; Ghosh and Moon 2005, Johnson et al., 2002; Krishnan 2003; Miettinen 2008; Myers et al., 2003).

ولقد حظيت بعض مؤشرات جودة المراجعة باهتمام الفكر المحاسبي، خاصة حجم منشأة المراجعة والتخصص القطاعي (الصناعي) للمراجع. فقد تم استخدام حجم منشأة المراجعة كمتغير بديل للجودة في العديد من الدراسات، أنظر على سبيل المثال، (Becker et al., 1988; DeFond and Jambalvo 1991; Palmrose 1988; Subramanyam 1996) الدراسات عن علاقة سلبية بين جودة المراجعة وإدارة الأرباح. حيث تعمل جودة المراجعة على كشف والحد من ممارسات إدارة الأرباح. فعلى سبيل المثال، كشفت دراسات (Becker et al., 1998; Kim et al., 2003) في الولايات المتحدة الأمريكية، ودراسة (Caneghens 2004) في المملكة المتحدة، ودراسة (Johl et al., 2003) في ماليزيا، عن وجود علاقة سلبية بين جودة المراجعة (باستخدام حجم منشأة المراجعة كمتغير بديل لجودة المراجعة) وإدارة الأرباح (باستخدام حجم الاستحقاق الاختياري كمتغير بديل لجودة الأرباح)، فالمنشآت التي تراجع من قبل مكاتب

المراجعة كبيرة الحجم (عملاء منشآت المراجعة الكبار) تقل فيها ممارسات إدارة الأرباح - حيث ينخفض حجم الاستحقاق الاختياري لديها - مقارنة بغيرها التي تراجع من قبل مكاتب مراجعة غير كبيرة. حيث انخفض حجم الاستحقاق الاختياري لدى عملاء منشآت المراجعة الكبار مقارنة بعملاء منشآت المراجعة الأخرى. كما كشفت دراسات أخرى، مثل، دراسة (Bauwhed et al., 2003)، عن أن مكاتب المراجعة كبيرة الحجم (مؤشر جودة المراجعة) يمكنها تقييد الحد من ممارسات إدارة الأرباح التي تهدف إلى زيادة الدخل مقارنة بغيرها من مكاتب المراجعة الأخرى. كما كشفت دراسة (Krishnan 2003) عن انخفاض حجم الاستحقاق المحاسبي الاختياري لدى عملاء مكاتب المراجعة الكبار مقارنة بعملاء مكاتب المراجعة الأخرى. كما كشفت النتائج عن وجود علاقة بين عوائد الاسهم والاستحقاقات الاختيارية عندما تراجع المنشأة من قبل مكاتب المراجعة الكبيرة مقارنة بمكاتب المراجعة الأخرى، وبما يعنى أن الاستحقاق الاختياري لعملاء مكاتب المراجعة الكبيرة ترتبط بأرباح مستقبلية بشكل أكبر من الاستحقاقات الاختيارية لعملاء مكاتب المراجعة الأخرى. هذا ولم تتوصل بعض الدراسات، مثل (Maijoor and Vanstraelen 2006) إلى وجود تأثير لحجم منشأة المراجعة على إدارة الأرباح. كما كشفت بعض الدراسات (أنظر على سبيل المثال، Francis et al., 1999) عن أن الشركات التي لديها الدافع أو الرغبة في توليد استحقاق اختياري تعد أكثر احتمالاً للتعاقد مع مكاتب المراجعة كبيرة الحجم لتدعيم مصداقية أرباحها.

كما تم استخدام تخصص المراجع الصناعي أو القطاعي، كمؤشر لجودة المراجعة، في العديد من الدراسات، أنظر على سبيل المثال، (هلال ٢٠٠٨؛ Dezoort and Balsam et al., 2003; Jonathan 2004). وقد كشفت هذه الدراسات عن وجود علاقة إيجابية بين تخصص المراجع (كمؤشر لجودة المراجعة) وجودة الأرباح، حيث تم الكشف عن انخفاض إدارة الأرباح (حجم الاستحقاق الاختياري) لدى عملاء منشآت المراجعة المتخصصة مقارنة بعملاء منشآت المراجعة غير المتخصصة. فالمنشآت التي تراجع من قبل مكاتب مراجعة متخصصة في صناعة أو قطاع معين تقل فيها ممارسات إدارة الأرباح مقارنة بغيرها التي تراجع من قبل مكاتب مراجعة غير متخصصة.

ولقد قامت بعض الدراسات مثل، (Chen et al., 2005; Johl et al., 2003; Zhou and Elder 2001, 2003) باختبار تأثير جودة المراجعة (باستخدام حجم مكتب المراجعة، والتخصص الصناعي لمكتب المراجعة كمؤشرات للجودة) على إدارة الأرباح في ظل قيام الشركة بطرح أسهمها للأكتتاب العام. وقد تم قياس إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاق الاختياري. وقد توصلت دراستي (Johl et al., 2003; Zhou and Elder 2001) إلى أن جودة المراجعة تحدد من ممارسات إدارة الأرباح (بكل من الشركات الأمريكية ونامييرية على التوالي) في سنة طرح

الاسم للاكتتاب العام. وفي حين لم تتوصل دراسة (Chen et al., 2005) إلى وجود دليل على تأثير جودة المراجعة (التخصص القطاعي) على إدارة الأرباح بالشركات في تايبوان، فقد كشفت دراسة (Chen et al., 2006) عن انخفاض إدارة الأرباح بالشركات في تايبوان التي تراجع من قبل مكاتب المراجعة الكبار أو من قبل مراجعين متخصصين.

وفيما يتعلق بدراسات الأدب المحاسبي التي تناولت اختبار تأثير أتعاب المراجعة الفعلية (كمقياس بديل لجودة المراجعة) على إدارة الأرباح فكانت قليلة ونادرة، خاصة العربية منها. ومن أهم هذه الدراسات ما يلي:-

- دراسة (عيسى، ٢٠٠٨) والتي قامت باختبار عدد من مؤشرات جودة المراجعة (شملت حجم منشأة المراجعة، وسمعتها، ومراقبة أداء المراجعين، والتفتيش الداخلي على الجودة بمنشأة المراجعة، وتخصص الصناعة، ومدة خدمة المراجعة، وأهمية العميل، وأتعاب المراجعة، وتعرض المراجع للمساءلة القانونية، واستقلال، وموضوعية المراجع، وتأهيل ومهارة المراجع) وجودة المراجعة من ناحية، ثم علاقة جودة المراجعة وسلوك إدارة الأرباح من ناحية أخرى. وقد قامت الدراسة على استخدام قائمة استقصاء لعينة من مديري المراجعة بلغت ٧٤ مدير مراجعة بمكاتب المراجعة بمصر. وقد كشفت النتائج عن وجود علاقة إيجابية بين مؤشرات جودة المراجعة (بما فيها أتعاب المراجعة) وجودة المراجعة، فيما عدا مدة خدمة المراجعة وأهمية العميل. كما كشفت عن وجود علاقة سلبية بين جودة المراجعة وسلوك إدارة الأرباح.

- دراسة (Ratsula 2010) وفيها تم دراسة الآثار المشتركة لهيكل حوكمة الشركات الداخلية وأتعاب المراجعة وإدارة الأرباح في الشركات الفنلندية، من خلال دراسة أثر هيكل الحوكمة الداخلية (المراجعة الداخلية، ولجنة المراجعة) وإدارة الأرباح على أتعاب المراجعة من ناحية، ودراسة أثر هيكل الحوكمة الداخلية وأتعاب المراجعة على حجم إدارة الأرباح من الناحية الأخرى. وقد قامت الدراسة بمعالجة الذاتية Endogenous باستخدام طريقة الانحدار على مرحلتين (2SLS) Two Stage Least Squares. وقد كشفت النتائج عن وجود علاقة إيجابية بين إدارة الأرباح (كمتغير مستقل) وأتعاب المراجعة (كمتغير تابع) من ناحية، وعن وجود علاقة سلبية بين أتعاب المراجعة (كمتغير مستقل) وإدارة الأرباح (كمتغير تابع) من ناحية أخرى.

- دراسة (Willekens and Bruynseels 2009) والتي أجريت على عدد من الشركات ذات الأسهم غير المتداولة في سوق المال Privately Held Firms. وقد كشفت هذه الدراسة عن علاقة سلبية بين أتعاب المراجعة (كمتغير بديل لجودة المراجعة) وإدارة الأرباح، فضلاً عن الأثر الإيجابي لأتعاب المراجعة على جودة الإفصاح.

- دراسة (Srinidhi and Gul 2009) والتي قدمت أدلة بشأن ارتباط مستوى أتعاب المراجعة بجودة الاستحقاق المحاسبي، فضلاً عن العلاقة الإيجابية بين أتعاب المراجعة وجهد المراجعة.

- دراسنى (Ashbaugh et al., 2003; Srinidhi and Gui 2007) والتي قامت بتحليل العلاقة بين أتعاب المراجعة وإدارة الأرباح. وقد قدمت هاتين الدراستين أدلة بشأن وجود علاقة سلبية بين أتعاب المراجعة وحجم الاستحقاق الاختيارى (المطلق) فى القوائم المالية للشركات ذات الأسهم المتداولة بسوق المال Public Firms.

ومازال الأدب المحاسبى فى حاجة إلى مزيد من الدراسات بشأن تحليل العلاقة بين أتعاب المراجعة وجودة الأرباح، خاصة وأن دراسة هذه العلاقة لم تحظى باهتمام الفكر المحاسبى الكاف (Ratsual 2010, 33). والبحث ما هو إلا محاولة متواضعة على هذا السبيل.

المبحث الثاني: جودة الأرباح Earnings Quality وحجم الاستحقاق الاختياري

Discretionary Accruals

لقد ارتبط انهيار عدد من الشركات العملاقة (مثل، Enron, Meark, WorldCom) بممارساتها لإدارة الأرباح مع ضعف آليات حوكمة الشركات بها، خاصة آلية المراجعة الخارجية (Soltani 2007, 550-70). ومن المعتقد، أن هناك توجه نحو مزيد من الاهتمام بقضية إدارة الأرباح في ظل ما تشهده بيئة الاعمال الحالية من ركود اقتصادي وأزمات مالية.⁶

وتعنى إدارة الأرباح سلوك إدارة منشأة ما لتغيير ربح الفترة الحالية بالتقرير المالي على حساب ربح الفترة أو الفترات التالية لتحقيق غرض معين.⁷ وهو سلوك متحيز لصالح طرف أو أطراف على حساب مصالح وحقوق طرف أو أطراف أخرى؛ بما يجعله سلوك انتهازي غير أخلاقي؛ يعتمد في الأساس على ظاهرة عدم تماثل المعلومات.

وليس بالضرورة أن تكون ممارسات إدارة الأرباح لصالح المنشأة. فقد يترتب على ممارسات إدارة الأرباح تخفيض قيمة المنشأة، كما يحدث عند تأجيل بعض المصروفات الاختيارية Discretionary Expenses كمصروفات الصيانة والتدريب والبحوث والتطوير.

وتعكس إدارة الأرباح تدخل الإدارة المتعمد في عملية التقرير المالي للحصول على منافع خاصة (Schipper 1989, 92). ومن الصعوبة الكشف عن اتجاه سلوك إدارة المنشأة للأرباح. فاتجاه إدارة المنشأة، على سبيل المثال، لتخفيض الربح قد لا يكشف بالضرورة عن زيادة الربح المحقق فعلاً. كما وأن التوجه نحو زيادة ربح الفترة الحالية لا يعكس بالضرورة مستوى منخفض للربح، فقد يكون الربح المحقق مرتفع وترغب الإدارة في زيادته. وبغض النظر عن اتجاه إدارة الأرباح، فإنه يكشف عن محاولة الإدارة عدم إظهار الربح الفعلي المحقق، وبالتالي محاولة تضليل مستخدمي القوائم المالية بشأن أداء المنشأة الاقتصادي (Healy and Wahlen 1999, 368)، وهو ما قد يجعل إدارتها للربح من قبيل التلاعب فيه. وحتى في ظل ما قد يتوافر للإدارة من معلومات داخلية تستخدمها في إدارة الربح، فإن هذا الاستخدام قد يعد من قبيل التلاعب لإظهار رقم ربح معلن غير فعلي، كما يؤكد على ظاهرة عدم تماثل المعلومات واستغلال الإدارة لها.

⁶ لقد شهدت البورصة المصرية ازمتا مالية كان أشدها أزمة منتصف مارس ٢٠٠٦ والتي فقدت معها أسعار الاسهم ٢٠% من قيمتها، وبلغت الخسائر ١٠ مليار جنيه، ثم الأزمة المالية التي صاحبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

⁷ لقد شهد الفكر المحاسبي العديد من تعريفات إدارة الأرباح، والتي من أشهرها ما يلي:-
- تعريف مجلس الرقابة العامة الأمريكي (Public Oversight Board 2000) بأنها أفعال وممارسات، قانونية وغير قانونية، تقوم بها إدارة المنشأة بهدف التأثير على الأرباح.

- تعريف هيئة الرقابة والإشراف على بورصة الأوراق المالية الأمريكية (SEC 1999) بأنها استخدام حيل وخداع لتشويه وتحريف الأداء المالي الحقيقي للمنشأة لتحقيق نتائج مرغوب فيها.

- Earnings Management is a Strategy Used By Management to Manipulate a Company's Earnings so the Figures Match a Pre-determined Target (Soltani 2007, 551).

ومن شأن سلوك إدارة الأرباح أن ينتج قوائمًا ماليةً مضللة تؤثر سلباً على قرارات مستخدميها، وكفاءة تخصيص الموارد في سوق الأوراق المالية. كما أن هذا السلوك قد يشجع الإدارة فيما بعد على القيام بممارسات غير قانونية (Scott and Pitman 2005).

ويعد التأثير السلبي لممارسات إدارة الربح بمنشأة ما على قرارات أصحاب الحقوق والمصالح بها هو سبب مساعلة المراجع عن اكتشافها والحد منها وبالتالي الحد من أثارها.⁸ فنتائج ممارسات إدارة الربح هو ربح لا يعبر عن أداء المنشأة الاقتصادية. وعلى ذلك تؤثر ممارسات إدارة الأرباح سلباً على جودة الأرباح وبالتالي على جودة التقرير المالي (Margrath and Weld 2002).

وتعد إدارة الأرباح أحد مظاهر مشكلة عدم تماثل المعلومات، والتي تستطيع إدارة المنشأة من خلالها توصيل معلومات داخلية عن الأداء للأطراف الخارجية. فعلى سبيل المثال، قد يعكس الربح المقرر معلومات خاصة وداخلية تكشف عن قدرة ربحية معينة تعكس بدورها قيمة اقتصادية مقررة للمنشأة (Krishnan 2003).

ويتمثل الدافع وراء إدارة الأرباح في مسؤولية الإدارة عن أداء المنشأة بالطريقة التي تحقق النتائج المستهدفة، وهي مسؤولية تفرض ضغطاً على الإدارة من داخل المنشأة (مجلس الإدارة) ومن خارجها (المساهمين) (الأصيل) وأسواق راس المال وغيرها). حيث يتعرض مجلس الإدارة لضغط من المساهمين لتدعيم وزيادة قيمة المنشأة، يخلق بدوره ضغطاً داخلياً على الإدارة لمقابلة الأهداف المالية والأهداف الأخرى لضمان النمو والاستمرار (Soltani 2007, 552).

ويشمل دافع المسؤولية، عدد من دوافع الإدارة الفرعية لممارسة إدارة الأرباح، فتشمل كل من الدوافع التعاقدية Contractual Incentives (كعقود حوافز ومكافآت الإدارة Management Compensation، وعقود العمل، وعقود الديون Debt Covenants، وعقود تكافل المجتمع Society Conventional Contract أو العقد الاجتماعي Social Contract) والدوافع التنظيمية Regulatory Incentives وغيرها. كما يمكن تقسيم العوامل التي تحفز الإدارة على إدارة الأرباح إلى عوامل خارجية؛ وتشمل الارتباطات التعاقدية، والدخول لأسواق الديون، وتوقعات المحللين، والتنظيم البيئي (الصناعي)، والضرائب وسوق الأسهم وغيرها؛ وعوامل داخلية؛ وتشمل ثقافة الإدارة، مكافآت الإدارة، استمرار وبقاء الإدارة، متاجرة الأطراف الداخلية بالأسهم؛ وعوامل أخرى شخصية وسلوكية (McConnell and Banks 2010, 31).

⁸ لقد خلى دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات من نص واضح بشأن مساءله او مسؤوليه مرافب الحسابات (المراجع) تجاه ممارسات إدارة الأرباح، واكتفى الدليل بالإشارة إلى ضرورة التزام المراجع بمعايير المراجعة المصرية وقواعد السلوك المهني.

وتشمل إدارة الأرباح على تنوع من التصرفات أو الممارسات بعضها قانوني والآخر غير قانوني Fraud، والتي يمكن للإدارة من خلالها التأثير على الربح المقرر لتحقيق غرض معين. وتثير ممارسات إدارة الأرباح القانونية الشك في جودة الأرباح، دون الشك في عدالة عرض القوائم المالية طبقاً للمعايير المحاسبية المقررة (Soltani 2007, 553). وليس من السهولة دائماً التمييز ما بين ممارسات إدارة الأرباح القانونية وغير القانونية.

وتتعدد أساليب ممارسات إدارة الأرباح والتي منها أسلوب تحسين نتائج الفترات التالية (الاعتسال الكبير) Big Bath (Making the Numbers)، وأسلوب تغطية الخسائر بالاحتياطات Cookie Jar، وأسلوب الاعتراف المبكر (تجيل الاعتراف) بالإيراد Premature Recognition of Revenue أو تأجيل الاعتراف بالإيراد، وأسلوب تأجيل أو تعجيل الاعتراف بالمصروفات، وأسلوب تمهيد الدخل Income Smoothing، وأسلوب تعديل المسار Taking a Bath وغيرها.

وتقع ممارسات إدارة الأرباح في قسمين، الأول، ممارسات تعكس تصرفات فعلية قد تكون غير عادية، وقد تضر بالمنشأة في الأجل الطويل. وهي تصرفات إدارية متباعدة قد تتعلق بالمبيعات (كحالة تحفيز البيع الأجل) أو الانتاج (كحالة زيادة الانتاج والتأثير على تكلفة البضاعة المباعة وكمية وتكلفة المخزون) أو الاستثمارات (كحالة التحكم في توقيت شراء وبيع الاستثمارات) أو المصروفات الاختيارية (كحالة تأخير أو تخفيض بعض المصروفات كمصروفات الصيانة ومصروفات البحوث والتطوير ومصروفات تدريب العاملين) أو الأصول (كحالة التحكم في توقيت اقتناء أو التخلص من بعض الأصول) أو غيرها. ولا يمكن للمراجع تجاه هذه التصرفات الفعلية سوى التحقق من صحتها وشرعيتها وسلامة المعالجة المحاسبية وكفاية الإفصاح بشأنها. وهذا النوع من التصرفات لا يعكس بالضرورة وبشكل دائم سلوك انتهازي من قبل إدارة المنشأة، كما أنها ليست بالضرورة ممارسات ضارة بالمنشأة (Ratsula 2010, 22).

أما القسم الثاني من ممارسات إدارة الأرباح، فتعكس ممارسات محاسبية Cooking the Books تعتمد، في الأساس، على كل من مرونة المعايير المحاسبية؛ والتي تسمح بالاختيار ما بين البدائل والسياسات والطرق المحاسبية المقررة؛ والتقدير المحاسبية، والاستحقاق المحاسبى.⁹ ويعد الاستحقاق المحاسبى أحد أهم مداخل إدارة الأرباح وأكثرها شيوعاً واستخداماً بسبب أن العديد من حسابات الاستحقاق، خاصة حسابات المخصصات المحاسبية المختلفة، تخضع للتقدير الحكمي بالشكل الذي يمكن الإدارة من استخدامها لتحقيق أهداف معينة، فضلاً عن كثرة عناصر الاستحقاق

⁹ إن المرونة التي تسمح بها المبادئ والمعايير المحاسبية إنما جاءت لتراعى الظروف والتفسيرات التي تحيط ببنشآت الأعمال المختلفة بما يسمح بتحسين جودة التقرير المالي. لا أن تستغل من قبل الإدارة لتضليل المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين بالمنشأة.

في القوائم المالية والتي تشمل التغييرات في أرصدة حسابات المدينين والمخزون والحسابات المدينة الأخرى والدائنين والحسابات الدائنة الأخرى.

ويتطلب أساس الاستحقاق المحاسبي تحديد توقيت الاعتراف بالإيراد، وتحديد النفقات التي ساهمت في تحقيق هذا الإيراد وإجراء مقابلة بينهما. وتتحكم إدارة المنشأة في جزء من عملية المقابلة خصوصاً ما يتعلق بإيرادات ومصروفات نهاية الفترة، مثل تأجيل الاعتراف بإيرادات تحققت آخر الفترة إلى الفترة المالية التالية، وتأجيل بعض المصروفات، أو الخلط في معالجة البعض الآخر منها) ما بين مصروفات إيرادية ورأسمالية). ويسمح أساس الاستحقاق للإدارة باستخدام التقديرات المحاسبية في إدارة الأرباح، مثل تقدير العمر الانتاجي للأصول الثابتة والقيمة المتبقية منها كخردة في نهاية عمرها الاقتصادي، وتقدير المخصصات وتوجيهها لأغراض تكوينها، وتقدير خسائر الهبوط في قيم الأصول وغيرها، فضلاً عن الحرية في تغيير بعض المستحقات وإدارة رأس المال العامل.

وإستخدام أساس الاستحقاق في إدارة الأرباح يسمح لإدارة المنشأة بتغيير ربح الفترة الحالية إما من خلال تأجيل جزء منه لفترة أو الفترات التالية، وإما من خلال نقل جزء من أرباح الفترة أو الفترات التالية للفترة الحالية. ويؤثر تغيير الربح بدوره على جودة القوائم المالية، ومن ثم جودة التقرير المالي. وعلى ذلك يسمح أساس الاستحقاق للإدارة بقياس أقل جودة للربح المقرر. وعلى إدارة المنشأة أن تعي جيداً تأثير استخدام الاستحقاق في إدارة الأرباح على مستقبل المنشأة. ويجب أن تحمّل الهيئات المهنية والتنظيمية مسؤولية ذلك لمجالس إدارة المنشآت. وفي إطار ذلك أكد دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر، على سبيل المثال، على ضرورة أن يراعى بشأن مكافآت مجلس الإدارة ألا تحفز المجلس على اتخاذ قرارات تحقق مصلحة الشركة في الأجل القصير دون اعتبار لتحسين أداءها على المدى الطويل (دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات ، وزارة الاستثمار، ١١،٢٠١١).

أما وعن أسباب تقصير إدارة المنشآت لاستخدام الاستحقاق كأساس لإدارة الأرباح، فترجع إلى أن هذا الاستخدام لا يحتاج إلى تبرير أو أفصاح، كما وأن تكاليف تطبيقه منخفضة بشكل نسبي مقارنة بأساليب إدارة الأرباح الأخرى، فضلاً عن عدم امكانية ملاحظته بسهولة، خاصة وأن القوائم المالية قد لا تكشف عنه (Miller 2009).

وتحمل المنشأة التي لديها استحقاق عال High-Accrual Firms بتكاليف وكالة عالية Agency Costs مقارنة بالمنشآت الأقل استحقاقاً Low-Accrual Firms. وكلما ارتفعت تكاليف الوكالة ارتفع الطلب على جودة المراجعة للتخفيف منها. ويصعب على مستخدمي التقارير المالية تفسير

¹⁰ أن كان أثر استخدام أساس الاستحقاق في إدارة الأرباح على المدى الطويل صفري، فإنه يشوه القوائم المالية الحالية والمستقبلية بعرضه نتيجة أعمال غير حقيقية للمنشأة.

الأرباح بسبب ظاهرة عدم تماثل المعلومات، فضلاً عن عدم القدرة على التحقق المباشر من استخدام الإدارة لممارسات إدارة الأرباح وتقدير حجم هذه الممارسات.

ويمكن تقسيم أرباح المنشأة إلى ثلاثة عناصر هي التدفقات النقدية من التشغيل، والاستحقاق غير الاختياري، والاستحقاق الاختياري. ولقد كشفت العديد من الدراسات (أنظر على سبيل المثال، Frankel et al., 2002; Ratsula 2010) عن علاقة إيجابية بين إجمالي الاستحقاق المحاسبي وحجم الاستحقاق الاختياري من ناحية، وحجم الاستحقاق الاختياري وحجم ممارسات إدارة الأرباح من الناحية الأخرى. حيث تمكن الإدارة القدرة على إحداث تغيير قصير الأجل عن طريق تعديل إجمالي الاستحقاق من خلال التغيير في مستوى الاستحقاق الاختياري. وبالتالي تعكس زيادة إجمالي الاستحقاق المحاسبي زيادة الاستحقاق الاختياري، والتي تعكس بدورها زيادة حجم ممارسات إدارة الأرباح، والتي تعد مؤشر على انخفاض جودة الأرباح. كما تعددت دراسات الفكر المحاسبي التي اعتمدت على منهجية تقدير الاستحقاق الاختياري في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي قياس جودة الأرباح، ومن ثم جودة التقرير المالي (أنظر على سبيل المثال: latridis and Kadorinis 2009; Normam and Kamran 2005; Ratsula 2010; McNichols and Wilson 1988)، والذي يقسم الاستحقاقات المحاسبية إلى نوعين، استحقاقات غير اختيارية NonDiscretionary Accruals واختيارية Discretionary Accruals (ترجع إلى تدخل الإدارة). ويقوم هذا الإطار على اعتبار أن المستويات العالية من الاستحقاقات الاختيارية تكشف عن ممارسات إدارة الأرباح.¹¹

وتعد المخصصات المحاسبية، بخلاف مخصص الاهلاك، أكثر حسابات الاستحقاق الاختياري استخداماً كأداة لإدارة الأرباح (أبو الخير ١٩٩٩، ٢٢). حيث يمكن للإدارة المغالاة في قيم بعض المخصصات المحاسبية أو تأجيل أفعال بعض حسابات المخصصات التي أنتهى غرضها، أو التوسع في إنشاء بنود أخرى لا حاجة لها بها، بهدف تخفيض ربح الفترة الحالية. كما يمكن للإدارة تخفيض بعض المخصصات المحاسبية بغرض زيادة ربح الفترة الحالية على حساب الفترة أو الفترات التالية. ويحتوى الاستحقاق الاختياري على عنصرين، الأول، القلق الذى يسببه تعدى الإدارة والتقرير النفعى (إعداد تقارير مالية تحقق منافع الإدارة)، والثانى، عنصر المعلومات الذى يسمح للإدارة بتوصيل معلومات داخلية خاصة (Krishnan 2003, 110).

¹¹ لقد أشار البعض (انظر على سبيل المثال: Healy 1996; Heninger 2001) الى أن استخدام الاستحقاق الاختياري كمعيار بديل لإدارة الأرباح له بعض المشاكل والتي من أهمها مشكلة فصل وتقدير الاستحقاق الاختياري خلال الفترة، وأثر أرباح الربع الأخير على حجم الاستحقاق الاختياري. وما زالت الحاجة قائمة للبحث عن مؤشرات بديلة لإدارة الأرباح (Ratsula 2010, 111).

ولقد قدمت نماذج عديدة لحساب الاستحقاق الاختياري، كان من أهمها وأكثرها استخداماً نموذج Jones المعدل من قبل (Dechow et al., 1995)، والذي أضاف التغير في الإيرادات إلى نموذج (Jones, 1991) لرقابة نمو المنشأة. ويقدر الاستحقاق الاختياري، طبقاً لنموذج Jones المعدل، من خلال ثلاث خطوات، تقوم الخطوة الأولى على تقدير معاملات إندثار إجمالي الاستحقاق على كل من التغير في الإيراد كنسبة من أصول أول الفترة، وإجمالي الممتلكات والآلات والمعدات (الأصول الثابتة) كنسبة من أصول أول الفترة. وتقوم الخطوة الثانية على استخدام معاملات الانحدار المقدره من الخطوة السابقة في انحدار إجمالي الاستحقاق على كل من فرق التغير بين الإيرادات والمدنيين كنسبة من أصول أول الفترة، وإجمالي الممتلكات والآلات والمعدات (الأصول الثابتة) كنسبة من أصول أول الفترة، وذلك لتقدير حجم الاستحقاق غير الاختياري. لتقوم الخطوة الثالثة بحساب حجم الاستحقاق الاختياري بطرح الاستحقاق غير الاختياري من إجمالي الاستحقاق.¹²

ويفضل قياس حجم إدارة الأرباح بالقيمة المطلقة للاستحقاق الاختياري. ويرجع السبب في تفضيل القياس المطلق للاستحقاق الاختياري إلى ضعف القدرة التفسيرية بشأن اتجاه إدارة الأرباح لتعدد وتويع دوافع المنشأة لإدارة الأرباح.

ومن المفترض أن تعمل جودة المراجعة على تدعيم مصداقية Credibility الاستحقاق الاختياري المقرر من خلال العمل على تدنية القلق Noise بشأن تعدى الإدارة والنقرير النفعي، مما يدعم من القيمة المعلوماتية للاستحقاق الاختياري. كما تعتمد العلاقة بين الاستحقاق الاختياري والربحية المستقبلية على جودة المراجعة (Krishnan 2003, 112; Subramanyam 1996, 253). وهو ما يعني أن لجودة المراجعة تأثيراً مباشراً على القيمة المعلوماتية Information Value للاستحقاق الاختياري، والتي تتخفف بشكل كبير عندما يعتقد مستخدمي التقارير المالية Outsiders أن المراجع لن يستطيع أن يكتشف أو يمنع إدارة المنشأة من إعداد تقرير نفعي للاستحقاق لتحقيق مكاسب خاصة (Krishnan 2003, 111). كما يفترض أن تعمل جودة المراجعة على تخفيض الاستحقاق الاختياري من خلال تقييد ممارسات إدارة الأرباح بما يحسن من جودة إجمالي الاستحقاق المحاسبي وامكانية استخدام والاعتماد على الأرباح المقررة (جودة الأرباح). فالأقل حجم استحقاق اختياري الأقل حجم إدارة أرباح والأعلى جودة للأرباح (جودة التقرير المالي).

¹² تعتبر دراسة (Jones 1991) من الدراسات الرائدة في مجال قياس الاستحقاق الاختياري، حيث قدمت أول نموذج لفصل الاستحقاق الاختياري عن الاستحقاق غير الاختياري بإجمالي الاستحقاق. كما يعد نموذج (Modified Jones Model 1995) من أكثر النماذج تفضيلاً واستخداماً في كشف إدارة الأرباح مقارنة بالنماذج الأخرى مثل نموذج Healy 1985، ونموذج DeAngeio 1986، ونموذج Jones 1991، ونموذج Industry Model 1991 (Dechow et al., 1995).

المبحث الثالث: أتعاب المراجعة وإدارة الأرباح (نموذج الدراسة [نموذج إدارة الأرباح]).

لتحقيق هدف الدراسة واختبار الفرض البحثي، تقوم الدراسة على استخدام نموذجين هما:-

(أ) نموذج جونز المعدل Modified Jones (Dechow et al., 1995) في حساب حجم الاستحقاق الاختياري.

(ب) نموذج الانحدار الخطي المتعدد (نموذج إدارة الأرباح) لاختبار العلاقة بين أتعاب المراجعة (كمتغير بديل لجودة المراجعة) وجودة الأرباح (كمتغير تابع) معبرا عنها بحجم ممارسات إدارة الأرباح مقاسا بحجم الاستحقاق الاختياري، وبيان أثر أتعاب المراجعة على حجم الاستحقاق الاختياري.

أولا: نموذج جونز المعدل Modified Jones (Dechow et al., 1995)

يقوم البحث على استخدام نموذج جونز المعدل في حساب حجم الاستحقاق الاختياري بالمنشأة، باعتباره أكثر النماذج استخداماً، وذلك من خلال ثلاث خطوات هي كما يلي:-¹³
الخطوة الأولى: تقدير معاملات معادلة إجمالي الاستحقاق، من خلال انحدار كل من التغير في إيرادات المنشأة وإجمالي الأصول الثابتة (قبل خصم المخصصات) على إجمالي الاستحقاق مقاساً بطريقة التدفق النقدي، وذلك كما بالمعادلة التالية:¹⁴

$$TAit/Sit-1 = \alpha_0t [1/ Sit-1] + \alpha_1t [\Delta Rit / Sit-1] + \alpha_2t [FSit/ Sit-1] + e_{it} \quad \text{---(1)}$$

حيث أن:-

TAit إجمالي استحقاق الشركة (i) في الفترة الحالية (t)، وبحسب بطرح التدفق النقدي من التشغيل عن الفترة من صافي النخل. ولقد تم استخدام صافي الدخل بدلا من الدخل قبل البنود غير العادية لتجنب سوء تبيويب هذه البنود كاستحقاقت اختيارية أو غير اختيارية، خاصة وأن هذه البنود غير العادية لا تكون عادة اختيارية، ومن الخطأ تبيويبها على أنها اختيارية، فضلا على أن هذه البنود لا تكون خطية في ارتباطها بالتغيرات في الإيرادات (Ratsula 2010). كما تم استخدام التدفق النقدي من التشغيل كبديل لربح المنشأة الحقيقي على غرار دراسة (Healy

¹³ اختلفت دراسات الأناب المحسبي بشأن النموذج المستخدم في حساب الاستحقاق المحاسبي. وقد بدأ استخدام هذه النماذج في الثمانينات، والذي شهد استخدام نموذج Healy 1985 ونموذج DeAngelo 1986. ثم حدث تطوير على هذه النماذج مع بداية التسعينات، فظهرت عدة نماذج كان أهمها وأكثرها استخداماً نموذج Jones 1991 - والذي يعد الأساس لنماذج عديدة قامت على تعديل وتطويره أهمها نموذج Modified Jones الذي قدمه (Dechow et al., 1995). فعلى سبيل المثال، قامت العديد من الدراسات مثل (Becker et al., 1998; Francis et al., 1999) بحساب الاستحقاق الاختياري باستخدام نموذج (Jones 1991)، كما قامت دراسات أخرى عديدة مثل (Mitra 2007; Lobo and Zhou 2006; Kwon and Yin 2006) بحساب الاستحقاق الاختياري باستخدام نموذج Jones المعدل، كما قامت دراسات أخرى باستخدام نماذج أخرى مثل (Willekens and Bruynseels 2009) التي قامت بحساب الاستحقاق الاختياري باستخدام نموذج الصناعة وغيرها. وتحاول هذه النماذج باختلافها، تحليل أثر الاستحقاق الإجمالي إلى أثر الاستحقاق الاختياري وأثر الاستحقاق غير الاختياري، ليتم فحص أثر الاستحقاق الاختياري للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح

¹⁴ هناك صيغة أخرى لحساب احتمالية الاستحقاق وحساب الاستحقاق الاختياري، انظر علم سبيل المثال (Aaker and Gjesdal 2009; Richardson 2003; Van Tendeloo and Vanstraelen 2008)

(1985). وعلى ذلك يتمثل إجمالي الاستحقاق في التغيير في الأصول المتداولة، بعد استبعاد كل من التغيير في النقدية والتغيير في الخصوم المتداولة والأهلاك، كنسبة من إجمالي أصول بداية الفترة.

Sit-1 إجمالي أصول (S) الشركة (i) في بداية الفترة (t-1).

ΔRit التغيير في إيرادات (R) الشركة (i) في الفترة الحالية (t).

FSit إجمالي الأصول الثابتة قبل خصم المخصصات (FS) للشركة (i) في الفترة الحالية (t). ولقد تم استخدام إجمالي الأصول الثابتة لأنها تعكس قوة رأس المال Capital Intensity، والتي تقاس بنسبة ما تمتلكه المنشأة من مباني وآلات ومعدات وممتلكات أخرى إلى إجمالي الأصول (Willekens and Bruynseels 2009, 14).

eit خطأ التقدير Residual.

الخطوة الثانية: تقدير حجم الاستحقاق غير الاختياري (NDAit) في ضوء معاملات الانحدار المقدره $\alpha_0t, \alpha_1t, \alpha_2t$ من الخطوة السابقة من خلال المعادلة التالية:

$$NDAit = \hat{\alpha}_0t [1/ Sit-1] + \hat{\alpha}_1t [(\Delta Rit- \Delta Cit) / Sit-1] + \hat{\alpha}_2t [FSit/ Sit-1] \quad (2)$$

حيث أن:-

NDAit حجم الاستحقاق غير الاختياري للشركة (i) في الفترة الحالية (t). ولأن كل متغيرات المعادلة تقاس كنسبة من إجمالي أصول الشركة في بداية الفترة، فإن حجم الاستحقاق غير الاختياري يقاس كنسبة من إجمالي أصول الشركة في بداية الفترة.

$\hat{\alpha}_{0t}, \hat{\alpha}_{1t}, \hat{\alpha}_{2t}$ هي القيم المقدره لمعاملات المتغيرات بالمعادلة رقم (١).

ΔCit التغيير في إجمالي حسابات المدينين.

الخطوة الثالثة: حساب حجم الاستحقاق الاختياري، وذلك من خلال طرح حجم الاستحقاق غير الاختياري للشركة (i) المحسوب من خلال المعادلة رقم (٢) من إجمالي استحقاق الشركة (i) كما بالمعادلة التالية:

$$DAit = [TAit/Sit-1] - NDAit \quad (3)$$

ولأن دافع المنشأة من إدارة الأرباح غير محدد، فإتجاه إدارة المنشأة نحو إدارة الأرباح غير واضح (Klein 2002)، الأمر الذي يعنى أن إدارة الأرباح قد تكون بغرض زيادة الربح Upward أو تخفيضه Downward اعتماداً على هدف الإدارة. لذلك يتم استخدام حجم الاستحقاق الاختياري المطلق كمؤشر لجودة الأرباح. حيث تكشف القيمة المطلقة للاستحقاق الاختياري عن ممارسات إدارة الأرباح، وتعكس درجة جودة الأرباح المقررة، والتي تتخضض كلما زادت القيمة المطلقة للاستحقاق

الاختياري. وبناءً على ذلك، يقاس حجم إدارة الأرباح بالقيمة المطلقة للاستحقاق الاختياري (Dit) المحسوبة من المعادلة رقم (3).¹⁵

ويطلب تطبيق معادلات النموذج السابق توافر البيانات المالية اللازمة بالقوائم المالية للمنشأة، وبما يسمح بتجنب التحيز الناتج عن الاعتماد على بيانات الميزانية فقط في حساب الاستحقاق، وهو ما قد حذرت منه بعض الدراسات (انظر على سبيل المثال، Hribar and Collins 2002).

ثانياً: نموذج الانحدار الخطي المتعدد (نموذج إدارة الأرباح)

وفيه يستخدم الانحدار لاختبار العلاقة بين جودة المراجعة (مقاسة بأنتعاب المراجعة - كمتغير مستقل) وجودة الأرباح (مقاسة بحجم الاستحقاق الاختياري - كمتغير تابع)، وذلك لبيان أثر أنتعاب المراجعة على حجم الاستحقاق الاختياري. ونظراً لأن هناك عوامل أخرى بخلاف أنتعاب المراجعة قد تؤثر على قيام الإدارة بالاستحقاق الاختياري، فإنه سوف تتم الرقابة على خطأ الانحدار من خلال تضمين مجموعة من متغيرات الرقابة لتعكس خصائص المنشأة ذات العلاقة المتوقعة بإدارة الأرباح والتي من المحتمل أن تؤثر على حجم الاستحقاق المحاسبي بالمنشأة، وهذه المتغيرات هي:-

١- حجم المنشأة (LS)

يعد حجم المنشأة أحد أكثر وأهم خصائص المنشأة تأثيراً على ممارسات إدارة الأرباح (Gul et al., 2008; Lim and Tan 2008; Kent et al., 2010; 2009). ويقاس حجم المنشأة، عادة، باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول. كما يمكن قياس حجم المنشأة بحجم الإيرادات أو بقيمة رأس المال المدفوع أو بغير ذلك. وسيعتمد الباحث على استخدام المقياس المعتاد لحجم المنشأة من خلال استخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول كمؤشر للحجم.

وإذا كان من المتوقع أن تكون هناك علاقة بين حجم المنشأة وممارسات إدارة الأرباح، فإنها علاقة غير محددة الإتجاه. فقد كشفت بعض الدراسات (مثل، Watts, 2002; Dechow and Dichev 1986 and Zimmerman) عن علاقة إيجابية بين حجم الشركة وحجم الاستحقاق الاختياري، تحت مبرر أن المنشآت كبيرة الحجم تواجه ضغوطاً كبيرة لمقابلة أو تجاوز توقعات المحللين، كما وأن لديها القدرة على التفاوض مع المراجعين بشأن التعاضى عن بعض ممارسات إدارة الأرباح، وأن لديها مساحة أكبر لتفادي الكشف عن إدارة الأرباح (Kim et al., 2003). كما كشفت دراسات

¹⁵ نظراً لأن الدراسة التطبيقية تعتمد على بيانات مقطع عرضي لعينة من الشركات Cross-Sectional، فإن قيم كافة المتغيرات بالمعادلات السابقة تم نسبتها (قسمتها) على إجمالي أصول الشركة في بداية (وليس نهاية) الفترة، قبل التأثير بالاستحقاق المحاسبي الخاص بالفترة. ويرجع السبب في تفضيل القياس المطلق للاستحقاق الاختياري إلى ضعف القدرة التفسيرية بشأن اتجاه إدارة الأرباح لتعدد دوافع الشركة لإدارة الأرباح من ناحية، وملانمتها لتوجه الإدارة نحو إحداث تمهيد للدخل؛ في محاولة ربط جودة الأرباح بمعنى استمرارية الأرباح؛ بهدف المحافظة على علاقة الأرباح الحالية بالأرباح المستقبلية وتحقيق جودة ربح ظاهرية من الناحية الأخرى (Richardson 2003; Penman 2003; Altunuro and Beatty 2006). وقد استخدم هذا المقياس المطلق لإدارة الأرباح من قبل العديد من دراسات الأدب المحاسبي كمتغير بنديل للأثر المركب الإيجابي والسلسلي لإدارة الأرباح (انظر على سبيل المثال: Yu 2008; Klein 2002; Frankel et al., 2002; Chung and Kallapur 2003; Bartov et al., 2000).

أخرى (مثل، Ashbaugh et al., 2003; Miettinen 2008) عن علاقة سلبية بين حجم المنشأة وحجم الاستحقاق الاختياري، تحت مبرر أن المنشآت كبيرة الحجم تتمتع بنظام حوكمة جيد وفعال، كما تراجع من قبل مكاتب مراجعة كبيرة تعمل دائماً على المحافظة على سمعتها المهنية مما يحد من ممارسات إدارة الأرباح (Lee and Choi 2002). كما أشارت دراسات أخرى، مثل (Sun and Rath 2009) عن توقف تأثير حجم المنشأة على ممارسات إدارة الأرباح على ظروف ومتغيرات خاصة بالمنشأة. فعلى سبيل المثال، كشفت الدراسة عن أن المنشآت صغيرة الحجم تمارس إدارة الأرباح بشكل ثنائي (لزيادة وتخفيض الدخل)، وأن المنشآت كبيرة الحجم ذات الربحية المنخفضة تمارس إدارة الأرباح بشكل كبير.

ويعد موضوع أثر حجم المنشأة على إدارة الأرباح من القضايا الأكثر تعقيداً. فعلى سبيل المثال، كشفت دراسة (Gul et al., 2009) عن أن أثر حجم المنشأة على حجم ممارسات إدارة الأرباح (حجم الاستحقاق الاختياري) ليس خطياً على المدى الطويل، وهو ما يعنى توقع العلاقة الإيجابية لفترات والعلاقة السلبية لفترات أخرى. كما كشف البعض الآخر (Spyros 2004) عن أن المنشآت باختلاف حجمها تمارس إدارة الأرباح، إلا أن المنشآت الكبيرة قد تمارس إدارة الأرباح لتضخيم الربح بدافع الحصول على التمويل الخارجي، أما المنشآت صغيرة الحجم فقد تمارس إدارة الأرباح لتخفيض الربح بغرض تخفيض الضرائب.

٢- طول دورة التشغيل (OC) Operating Cycle

يعكس متغير طول دورة التشغيل درجة عدم التأكد بشأن عمليات المنشأة. حيث ترتفع درجة عدم التأكد وتزيد التقديرات مع زيادة طول دورة التشغيل، كما قد يترتب على طول دورة التشغيل إجراء تغييرات كبيرة على مستوى رأس المال العامل الأمر الذى يؤثر سلباً على جودة الأرباح (Dechow and Dichev 2002; Kent et al., 2010; Srinidhi and Gul 2007) وكما زاد طول دورة التشغيل كلما زاد احتمال قيام إدارة المنشأة بممارسات إدارة الأرباح، ولذلك فمن المتوقع أن يؤثر طول دورة التشغيل إيجابياً على حجم الاستحقاق الاختياري. ولقد استخدم متغير طول دورة التشغيل بشيوع فى العديد من دراسات إدارة الأرباح (أنظر على سبيل المثال: Becker et al., 1998; Gong et al., 2009; Kent et al., 2010; Miettinen 2008; Srinidhi et al., 2007).

ويتم حساب متغير طول دورة التشغيل بحاصل جمع متوسط عمر المخزون ومتوسط عمر المدينون محسوباً كجزء من أيام السنة، كما بالمعادلة التالية:-

$$\text{طول دورة التشغيل (OC)} = \left[\frac{360}{\text{المبيعات} \div \text{متوسط المدينون}} \right] + \left[\frac{360}{\text{تكلفة البضاعة المباعة} \div \text{متوسط المخزون}} \right]$$

٣- الخسارة (L) Loss

من المتوقع أن حدوث الخسارة بمنشأة ما في سنة أو سنوات السابقة يعد سبباً لممارسات إدارة الأرباح. فلقد كشفت بعض الدراسات (مثل، Charoenwong and Jiraporn 2009) عن أن المنشآت قد تمارس إدارة الأرباح بهدف تجنب التقرير عن الخسائر. كما كشفت العديد من الدراسات عن أن المنشآت التي تعاني من ضغطاً مالياً تعد أكثر المنشآت احتمالاً لاستخدام الاستحقاق لإدارة الأرباح بالزيادة (Antle et al., 2006; Dechow and Dichev 2002; Li and Lin 2005; Srinidhi et al., 2007; Miettinen 2008). ويقوم البحث، على استخدام متغير حدوث الخسارة كمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كانت المنشأة قد حققت خسارة في إحدى السنوات الثلاث السابقة، والقيمة (0) إذا لم تحقق الشركة خسارة خلال الثلاث سنوات السابقة.

٤- معدل نمو المبيعات (SG)

لقد كشف عدد من الدراسات عن أن المنشآت التي لديها نسبة نمو عالية في المبيعات (الإيرادات) قد يتوافر لديها الدافع لممارسات إدارة الأرباح مقارنة بالشركات ذات معدل النمو الأقل، أنظر على سبيل المثال: (Antle et al., 2006; Kathari et al., 2005; Ratsula 2010). ويعتقد الباحث، أن تقلص المبيعات من فترة لأخرى قد يدفع إدارة المنشأة إلى ممارسة إدارة الأرباح لتعويض هذا الانخفاض. وبناءً على ذلك، فمن المتوقع أن يؤثر متغير معدل نمو المبيعات على حجم الاستحقاق المحاسبي، دون ترجيح لاتجاه معين للتأثير. ويمكن قياس معدل نمو مبيعات منشأة ما بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل نمو المبيعات} = \text{نسبة مبيعات السنة الحالية لمبيعات السنة السابقة} - 1$$

٥- تقلب الأرباح (PD)

يراقب متغير تقلب الأرباح إمكانية قيام إدارة المنشأة بممارسات إدارة الربح بهدف تمهيد الدخل (تدنية تقلب الأرباح) Income Smoothing. ولقد استخدم عدد من الدراسات متغير تقلب الأرباح كمؤشر لإدارة الأرباح، وقد اختلفت هذه الدراسات كثيراً في قياس المتغير من ناحيتين هما، قياس مدى التغير (صغير، كبير،...) واتجاه التغير (موجب، مطلق،...) (لمزيد من التفصيل، أنظر على سبيل المثال: Burgstahler and Dichev 1997; Davidson et al., 2005; Li and Lin 2005).

ولقد قامت بعض الدراسات باستخدام نسبة تغير القيمة السوقية لسهم المنشأة (سعر الإقبال) في نهاية العام مقارنة ببداية العام كمؤشر لقياس تقلب الأرباح، ولقد كشفت هذه الدراسات ارتباطاً إيجابياً بين متغير تقلب الأرباح وحجم الاستحقاق المحاسبي، أنظر على سبيل المثال (Ratsula 2010; Scott 2009). ويعتقد الباحث أن استخدام السعر السوقي للسهم في قياس تقلب الأرباح قد يعكس متغيرات

أخرى بخلاف تقلب الأرباح الداخلية، مثل قرارات الإدارة كقرار توزيع أرباح وقرار تجزئة الأسهم، وخارجية كالقوانين والقرارات التنظيمية ومؤشرات الصناعة وغيرها. ومن المقترح استخدام نسبة تغير نصيب السهم في الأرباح كمؤشر لقياس تقلب الأرباح. ويعتقد الباحث أن نسبة تغير تصل إلى ٢٠% فأكثر قد تعد نسبة تغير جوهرية.

وعلى ذلك، يتم إدخال متغير تقلب الأرباح كمتغير رقابة في نموذج الانحدار باعتباره متغير وهمى يأخذ القيمة (١) إذا تغير نصيب السهم في أرباح العام جوهرياً مقارنة بالعام الماضي، والقيمة (٠) إذا لم يتغير نصيب السهم في أرباح العام جوهرياً مقارنة بالعام الماضي.

٦- خطر الأداء (PR)

ويراقب متغير خطر الأداء حالة أداء المنشأة التشغيلي والمالي. حيث من المتوقع ان يؤثر أداء المنشأة على مستوى الاستحقاق المحاسبي بها (Gong et al., 2009)، فإدارة المنشأة التي تواجه مشاكل في الأداء أو ضغطاً مالياً لديها الدافع لإدارة الأرباح لتوفير صورة متفائلة عن أداء المنشأة، ولتعضيد توقعات السوق بشأن الأرباح (Frost 1997; Gong et al., 2009) ومن المقترح قياس خطر الأداء من خلال المعادلة التالية (Laitinen and Laitinen 2004):-

$$PR = 1 - (PC) \text{ ratio}$$

Where:

$$(PC) \text{ ratio} = [2.6 \text{ Quick Ratio}] + [0.6 \text{ Sale Profit Ratio}] + [2.4 \text{ Equity Ratio}]$$

حيث أن:-

(PC) ratio: هي نسبة مستوى الثقة في أداء المنشأة، والتي تكشف عن خطر الأداء (كمكمل لها).¹⁶
Quick Ratio: هي نسبة السيولة السريعة، وتحسب بنسبة الأصول المتداولة بعد خصم قيمة المخزون إلى الخصوم المتداولة.

Sale Profit Ratio: هي نسبة ربح المبيعات، وتحسب بنسبة الدخل قبل الفوائد والضرائب والإهلاك إلى المبيعات.

Equity Ratio: هي نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول.

ويقترض أن انخفاض مستوى الثقة في أداء المنشأة عن ٧٠% يزيد من خطر الأداء ومن احتمال فشل المنشأة في المستقبل القريب (Ratsula 2010,67)، ويكون دافعاً للإدارة لممارسات إدارة الأرباح. ولذلك فمن المتوقع، أنه كلما ارتفع خطر الأداء الذي تواجهه المنشأة كلما زاد حجم

¹⁶ تشبه القيمة المقدرة لنسبة مستوى الثقة في أداء الشركة القيمة العيارية Z-Score التي تضمنها نموذج الإفلاس (Altman 1968).

ممارسات إدارة الأرباح، وبما يكشف عن علاقة إيجابية بين خطر الأداء بمنتشأة ما وحجم الاستحقاق الاختياري بها.

٧- نسبة الرفع المالي (المديونية) (L) Leverage

ويستخدم متغير نسبة الرفع المالي كمتغير رقابي إضافي لمراقبة إمكانية قيام إدارة شركة العينة بممارسات إدارة الأرباح بهدف مواجهة مشاكل المديونية. ويمكن قياس نسبة الرفع المالي بنسبة إجمالي الديون (الخصوم) إلى حقوق الملكية. ومن المتوقع، أنه كلما ارتفعت نسبة الرفع المالي كلما ارتفع احتمال قيام الإدارة بممارسات إدارة الأرباح، صعوداً بهدف تجنب العجز الفنى عن السداد Technical Default أو هبوطاً بهدف تيسير إعادة التفاوض حول شروط عقود الاقتراض. ولذلك فمن المتوقع وجود علاقة إيجابية بين نسبة المديونية وحجم الاستحقاق المحاسبي.

٨- الموقف الضريبي (T)

ويعكس متغير الموقف الضريبي حالة علاقة المنشأة مع مأموريات الضرائب المختلفة، خاصة ما يتعلق بضريبة الدخل (الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية) والضريبة على المبيعات. ويفترض أن المنازعات الضريبية قد تقود إدارة الشركة لممارسات إدارة الأرباح بغرض تخفيض الدخل. ولذلك فمن المتوقع، وجود علاقة طردية بين وجود منازعات ضريبية وحجم الاستحقاق المحاسبي. وسوف يتم إدخال متغير الرقابة (الموقف الضريبي) في نموذج الانحدار كمتغير وهمى يأخذ القيمة (١) إذا كانت هناك منازعات أو ضرائب مؤجلة أو تسويات ضريبية، والقيمة (٠) فيما عدا ذلك.

المبحث الرابع: الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فرض البحث من خلال تحليل بيانات مالية فعلية لعينة من شركات المساهمة المصرية.

وتقوم الدراسة على استخدام عينة مقطع عرضي Cross-Sectional Sample لإمكانية تحليل البيانات عند نقطة زمنية معينة، حيث يتم تحليل بيانات العينة خلال عام ٢٠١٠. وقد تم تفضيل استخدام بيانات عينة المقطع العرضي على بيانات السلسلة الزمنية Time-Series بسبب ما تتمتع به الأولى من خصائص إحصائية أفضل من الثانية، أهمها أنها أقل عرضة للتحيز Survivorship Bias (Ratsula 2010). فضلاً عن دقة تقدير معلمات نموذج الانحدار لبيانات عينة المقطع العرضي مقارنة ببيانات السلسلة الزمنية Time-Series Model بسبب العدد الكبير من درجات الحرية المتاحة عند التقدير، إضافة إلى انخفاض المخاطرة وإمكانية استخدام حجم عينة أكبر (Bartov et al., 2000; Subramanyam 1996).

أسلوب جمع البيانات

تم الاعتماد على كل من القوائم والتقارير المالية السنوية، المنشورة والمتاحة بكل من الجرائد الرسمية وموقع الهيئة العامة للرقابة المالية (أدلة شركات المساهمة) ومواقع الشركات الإلكترونية وكتاب الإفصاح الصادر عن البورصة المصرية (الإصدار السابع والثامن)، ومحاضر اجتماعات الجمعية العامة العادية للمساهمين، في الحصول على البيانات المالية وبيان أتعاب المراجعة الفعلية اللازمة للدراسة، وذلك لكل شركة من شركات العينة.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من شركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية والتي تعمل بقطاعات النشاط المختلفة خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ حتى ٢٠١١. ولقد بلغ متوسط عدد الشركات المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال فترة الدراسة ١٧٤ شركة وذلك وفقاً للبيانات الموجودة بموقع البورصة المصرية <http://www.Egyptse.com/Index-a.asp>. ولقد اختار الباحث شركات المساهمة المقيدة بالبورصة كمجتمع دراسة لسببين، الأول أنها شركات تتزايد فيها دوافع الإدارة بغرض التحكم فى أرقام الربحية مقارنة بغيرها من شركات المساهمة غير المقيدة بالبورصة، والثانى أهميتها لمستخدمى التقارير المالية، فضلاً عن توافر وإمكانية الحصول على البيانات المالية اللازمة.

ولقد تم اختيار عينة ممثلة لمجتمع الدراسة شملت ٣٦ شركة تمثل خمسة قطاعات، وتعد من أكثر الشركات نشاطاً فى سوق الأوراق المالية المصرى. ولقد روعى عند اختيار شركة العينة أن تتوافر لها بيانات كافية لحسابات الاستحقاق المحاسبى، وبيانات فعلية عن أتعاب خدمة المراجعة. ولقد تمثلت

شركات العينة فى شركات صناعية وتجارية تتمتع بأرصدة كبيرة فى المخزون وحسابات العملاء تسمح لها بممارسات إدارة الأرباح، من خلال الإجراءات المتعلقة بتقييم المخزون وتكوين المخصصات والاحتياطيات. ولقد تم استبعاد الشركات التى تمثل قطاعات النشاط الأخرى إما بسبب عدم كفاية أو صعوبة الحصول على البيانات الفعلية اللازمة (وتشمل قطاع الغاز والبترو، وقطاع الموارد الأساسية، وقطاع المرافق، وقطاع الاعلام) أو لاعتبارات خاصة بشأن هيكل التقارير المالية وطبيعة عملية المراجعة بما لا يجعلها ملائمة لعينة الدراسة (وتشمل قطاع الخدمات المالية باستثناء البنوك، وقطاع البنوك).

وفى ما يلى بيانا بتوزيع شركات العينة على القطاعات المختلفة:-

جدول رقم (١) بيان شركات العينة بقطاعات النشاط

رقم القطاع	قطاع النشاط	عدد شركات العينة
١	مواد البناء والتشييد.	١٢
٢	الكيمائيات.	٥
٣	منتجات منزلية وشخصية.	٩
٧	الأغذية والمشروبات.	٧
٨	الرعاية الصحية والأدوية.	٣
الإجمالى		٣٦

متغيرات وفروض الدراسة

يتمثل متغير الدراسة Test Variable (المتغير المستقل) فى جودة المراجعة الخارجية، ويتمثل معيار الحودة فى حجم ممارسات المراجعة المنظمة. ويمكن قياس حجم ممارسات المراجعة المنظمة بحجم أتعاب المراجعة. فحجم ممارسات المراجعة المنظمة يعكس مستوى الجهد المبذول من قبل المراجع وفريقه. ومن الطبيعى أن يتوقف جهد المراجعة على أتعاب المراجعة. ومن غير المنطقى أن يقبل المراجع أتعاب مراجعة أقل من اللازم ويعمل بجهد عال Hard-Working، خاصة وأن عمل المراجعة يترجم لتكلفة المراجعة والننى يجب دائما الا تتخطى أتعاب المراجعة. وعلى ذلك، فمن المتوقع أن زيادة أتعاب المراجعة قد تعد مؤشرا لقيام المراجع بممارسات المراجعة المنظمة، بينما انخفاض أتعاب المراجعة قد يعطى مؤشرا على قيام المراجع بممارسات المراجعة غير المنظمة. وكلما كانت أتعاب المراجعة عالية كلما أتاحت لمرافق الحسابات القيام بممارسات المراجعة المنظمة، والننى من المتوقع أن تعمل على اكتشاف والحد من ممارسات إدارة الأرباح. وكلما انخفضت أتعاب

المراجعة، لتصبح أقل من اللازم، كلما دفعت مراقب الحسابات لممارسات المراجعة غير المنظمة. بما يضعف من اكتشاف ممارسات إدارة الربح من ناحية، ويسمح لإدارة المنشأة محل المراجعة بممارسات إدارة الأرباح من الناحية الأخرى.

بينما يتمثل المتغير التابع في جودة الأرباح، ويتمثل معيار الجودة في تحجيم ممارسات إدارة الأرباح. ويمكن قياس حجم ممارسات إدارة الأرباح بحجم الاستحقاق المحاسبي الاختياري. وبناءً على ماسبق، تتحدد متغيرات الدراسة كما بالجدول التالي:-

جدول رقم (٢) متغيرات الدراسة

المتغير التابع	المتغير المستقل
جودة التقرير المالي (جودة الأرباح)	جودة المراجعة
(المتغير البديل)	(المتغير البديل)
↓	↓
ممارسات إدارة الربح (EM)	ممارسات المراجعة غير المنظمة Irregular Audit
↓	↓
تقاس كمياً	تقاس كمياً
↓	↓
بحجم الاستحقاق الاختياري	بأتعاب المراجعة

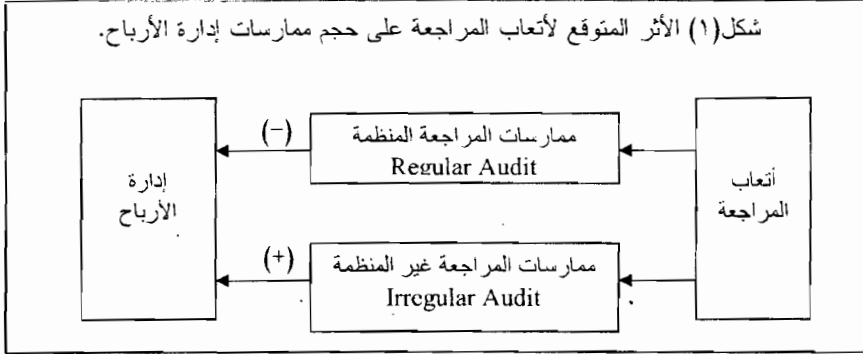
ويتمثل الهدف الأساسي للدراسة في تحليل تأثير أتعاب المراجعة على حجم ممارسات إدارة الأرباح بشركات المساهمة المصرية بغرض كشف العلاقة بين أتعاب المراجعة وجودة الأرباح. وبناءً على هدف ومتغيرات الدراسة فإنه يمكن اختبار الفرض البحثي من خلال اختبار الفرض الإحصائي التالي:-

تؤثر أتعاب المراجعة بمنشأة ما سلبياً ومعنوياً على حجم الاستحقاق الاختياري بها.

وتحقق العلاقة السلبية بين أتعاب المراجعة وحجم الاستحقاق الاختياري يعطى مؤشراً على عدم قيام المراجع بممارسات المراجعة غير المنظمة، كما يعطى تحقق العلاقة الإيجابية بين أتعاب المراجعة وحجم الاستحقاق الاختياري مؤشراً إما على قيام المراجع بممارسات المراجعة غير المنظمة بالاعتماد والاتفاق مع الإدارة مقابل الحصول على علاوة (ريادة) أتعاب، أو أن أتعاب

المراجعة ليست ببديل مناسب لقياس ممارسات المراجعة المنظمة، وضرورة البحث عن مقياس آخر أكثر دقة كموازنة الوقت Time Budget أو غيرها.

ويوضح الشكل التالي الأثر المتوقع لأتباع المراجعة على إدارة الأرباح.



ولقد تم استخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science (SPSS-16) لإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة. كما تم استخدام مستوى المعنوية ٥%، كأساس لرفض أو عدم رفض الفرض الأصلي؛ وقبول أو عدم قبول الفرض البديل، وهو ما يعكس مستوى ثقة ٩٥%.

نتائج الدراسة وتحليلها

بوجه عام، فقد كشفت نتائج الدراسة عن ارتباط أتباع المراجعة سلبياً بالاستحقاق الاختياري المطلق. حيث كشفت النتائج عن انخفاض الاستحقاق الاختياري مع زيادة جودة المراجعة، بمعنى أن الشركات الأكثر رغبة في الانفاق على المراجعة (أتباع مراجعة) هي الأقل استحقاق اختياري. وهي نتائج تكشف عن ارتباط إدارة الأرباح سلبياً بمتغير أتباع المراجعة، وهو ما يعنى انخفاض إدارة الأرباح للشركات التي تتحمل أتباع مراجعة أعلى مقارنة بالشركات الأخرى التي تتحصل على خصم أتباع. وهو ما يكشف عن أثر إيجابي لأتباع المراجعة على جودة الأرباح، ومن ثم جودة التقارير المالية. وبما يمكن معه القول بإمكانية قبول الفرض البحثي بشأن التأثير الإيجابي لأتباع المراجعة على جودة الأرباح المقررة. وفيما يلي نتائج الدراسة التفصيلية وتحليلاتها:-

أولاً: مدى قيام شركات العينة بممارسات إدارة الأرباح

لقد كشفت نتائج تقدير حجم الاستحقاق الاختياري لشركات العينة (ملحق رقم (1)) عن أن شركات العينة تمارس إدارة الأرباح من خلال استحقاق اختياري موجب وسالب. حيث بلغت نسبة شركات العينة التي تمارس إدارة الأرباح بفرض زيادة الدخل ٥٥,٥٦%، بينما بلغت نسبة شركات العينة التي تمارس إدارة الأرباح بفرض تخفيض الدخل ٤٤,٤٤%. ولقد كشفت الإحصاءات الوصفية لحجم

الاستحقاق الاختياري المطلق (ملحق رقم ٢)) عن أن متوسط حجم الاستحقاق الاختياري المطلق لشركات العينة قد بلغ ٠,١٠٣٦١٥ من إجمالي الأصول، وبانحراف معياري ٠,٠٨٥٥، وبحد أدنى ٠,٠٠١٨٧٥، وبحد أقصى ٠,٣٧٢٣. كما بلغ معامل التفرطح Kurtosis لبيانات حجم الاستحقاق الاختياري ١,١٧١، وبما يكشف عن أن توزيع بيانات الاستحقاق الاختياري المطلق هو توزيع مفرطح Platykurtic وليس مدبباً Leptokurtic. حيث تنخفض قيمة معامل التفرطح لبيانات الاستحقاق الاختياري عن معامل التفرطح للتوزيع الطبيعي، وبما يشير لانخفاض الانحرافات الكبيرة والصغيرة ببيانات الاستحقاق الاختياري.

وبتحليل إحصائي بسيط لعلاقة أتعاب المراجعة بحجم الاستحقاق المحاسبي، يتضح أن أتعاب المراجعة كبيرة القيمة (أكبر من ٤,٦٩ (أكبر من ٥٠٠٠٠ جنيهه) ملحق رقم (١)) عادة تصاحب بحجم استحقاق اختياري موجب، على خلاف حالة أتعاب المراجعة غير الكبيرة والتي تصاحب، عادة، بحجم استحقاق اختياري سالب.

كما تم حساب متوسط أتعاب المراجعة لشركات العينة التي ينخفض بها حجم الاستحقاق الاختياري، فوجد أن متوسط أتعاب المراجعة بالشركات التي ينخفض بها حجم الاستحقاق الاختياري (٤,٧٩٥٨) أعلى مقارنة بمتوسط أتعاب المراجعة بشركات العينة التي يرتفع بها حجم الاستحقاق الاختياري (التي تمارس إدارة الأرباح)، وهو ما قد يكشف عن وجود تأثير سلبي للأتعاب على ممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي تأثير إيجابي لأتعاب المراجعة على جودة الأرباح المقررة.

كما تم حساب متوسط حجم الاستحقاق الاختياري لشركات العينة ذات أتعاب المراجعة المرتفعة، ومتوسط حجم الاستحقاق الاختياري لشركات العينة ذات أتعاب المراجعة المنخفضة (مع استبعاد وحدة المعاينة الأولى باعتبارها قيمة متطرفة)، فوجد أن متوسط حجم الاستحقاق الاختياري لشركات العينة ذات أتعاب المراجعة المنخفضة (١٢١١٤٧٣٧٧ جنيهه) كان أكبر من متوسط حجم الاستحقاق الاختياري لشركات العينة ذات أتعاب المراجعة المرتفعة (٤٥٧٢٣١٨٩ جنيهه). وهو ما قد يكشف على ما تم التوصل إليه من وجود تأثير سلبي لأتعاب المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح، والتأثير الإيجابي على جودة الأرباح.

ثانياً: مدى ومعنوية تأثير أتعاب المراجعة على حجم الاستحقاق الاختياري

لقد تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد Multiple Regression Analysis لتحليل انحدار حجم الاستحقاق الاختياري كمتغير تابع في مقابل متغير الدراسة (أتعاب المراجعة) Test Variable ومتغيرات الرقابة Control Variables كمتغيرات مستقلة. وقد تم استخدام مستوى ثقة ٩٥% (مستوى معنوية ٥%). وقد تم إجراء تحليل الانحدار باستخدام طريقة إدخال المتغيرات المستقلة للنموذج مرة واحدة Regression Analysis (Enter Method) لتحليل تأثير أتعاب المراجعة

(متغير الدراسة Test Variable) على حجم ممارسات إدارة الأرباح من خلال تأثيرها على حجم الاستحقاق الاختياري المطلق (المتغير التابع)، وتحديد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار للتغير في حجم ممارسات إدارة الأرباح (حجم الاستحقاق الاختياري)، فضلاً عن تحديد التأثير النسبي لمتغيرات الرقابة على حجم الاستحقاق المحاسبي. وقد كانت النتائج كما يلي:-

(أ) مدى صلاحية والقوة التفسيرية لنموذج الانحدار

كشفت نتائج تحليل الانحدار - جدول تحليل التباين Analysis of Variance (ملحق رقم (٣)) عن صلاحية نموذج الانحدار Good Fit، حيث بلغت قيمة F المحسوبة ٧,٨٢٩، بدرجات حرية (٩، ٢٦)، واحتمال هذه القيمة $P = 0.000$ ($\text{Sig.} = 0.000$) أقل من ٥% وبالتالي نرفض الفرض العدمي ونستنتج أن العلاقة الكلية للانحدار مجتمعة جوهرية إحصائياً، بمعنى أن المتغيرات المستقلة مجتمعة (متغير الدراسة ومتغيرات الرقابة) لها تأثير جوهري في تحديد قيمة الاستحقاق المحاسبي الاختياري. كما بلغت القوة التفسيرية للنموذج من خلال قيمة معامل التحديد R Square (٠,٧٣)، ومعامل التحديد المعدل Adjusted R Square (٠,٦٣٧)، وبخطأ معياري ٠,٠٠٥١٥ وهو ما يعني أن محددات الاستحقاق المحاسبي الواردة في النموذج تفسر جزءاً معنوياً للتغير في الاستحقاق المحاسبي، حيث يفسر كل من متغير الدراسة ومتغيرات الرقابة ٧٣% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (حجم الاستحقاق الاختياري).

(ب) العلاقة بين أتعاب المراجعة (متغير الدراسة) والاستحقاق الاختياري (المتغير التابع)

ينصح من تحليل الانحدار، أن قيمة معامل متغير الأتعاب (- ٠,٢٠) وهي قيمة سالبة تشير إلى أن العلاقة بين أتعاب المراجعة والاستحقاق الاختياري المطلق هي علاقة عكسية، مما يعني أن العلاقة بين أتعاب المراجعة وجودة الأرباح علاقة طردية. وهو ما يعني حجم استحقاق اختياري أقل (الحد من ممارسات إدارة الأرباح) مع أتعاب مراجعة فعلية أكبر. لكن نتائج تحليل الانحدار باستخدام طريقة انحدار المتغيرات المستقلة معاً (متغير الدراسة ومتغيرات الرقابة) على المتغير التابع Regression Analysis (Enter Method) قد كشفت عن عدم معنوية العلاقة السالبة بين أتعاب المراجعة وحجم الاستحقاق المحاسبي، وفي محاولة لتفسير سبب ذلك قام الباحث بإجراء التحليلات التالية:-

١- تحليل الانحدار الخطي البسيط (لأتعاب المراجعة على حجم الاستحقاق المحاسبي)

كشفت نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط (ملحق رقم (٤)) عن وجود علاقة سلبية ومعنوية بين أتعاب المراجعة وحجم الاستحقاق المحاسبي، حيث بلغ معامل الانحدار (- ٠,٤١٩) وبمعنوية (Sig. = 0.011).

كما كشفت نتائج معامل التحديد R Square عن أن أتعاب المراجعة تفسر ١٧,٥% من قيمة التغير في حجم الاستحقاق المحاسبي (الاختياري المطلق). أما النسبة الباقية من التغير في المتغير التابع (حجم الاستحقاق المحاسبي) وهي ٨٢,٥% فتعزوا إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي. وهى نتائج تكشف عن قدرة متغير أتعاب المراجعة في التنبؤ بممارسات الشركة لإدارة الأرباح بنسبة ١٧,٥%.

كما يتضح من تحليل الانحدار الخطى البسيط (ملحق رقم (٤)) وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لأتعاب المراجعة على حجم ممارسات إدارة الأرباح. حيث تخطت قيمة F المحسوبة وهى ٧,٢٢١ قيمتها الجدولية، وباحتمال $P = 0.011$ (Sig. = 0.011) أقل من ٥%، وهو ما يمكن معه رفض الفرض العدمى واستنتاج أن علاقة الانحدار جوهرية إحصائياً.

وتكشف النتائج السابقة عن الأثر السلبى والمعنوى لأتعاب المراجعة على حجم الاستحقاق المحاسبي، كما تكشف عن أن إدخال متغيرات الرقابة إلى نموذج الانحدار (ملحق رقم (٣)) قد أثر على معنوية العلاقة السلبية بين أتعاب المراجعة وحجم الاستحقاق المحاسبي، وبما قد يشير إلى احتمال وجود علاقات خطية بين متغير أتعاب المراجعة وبعض متغيرات الرقابة. ويعتقد الباحث، أن تحديد واستبعاد متغيرات الرقابة التى ترتبط خطأً بمتغير الدراسة (أتعاب المراجعة) من نموذج الانحدار قد يكشف عن معنوية الأثر السلبى لأتعاب المراجعة على حجم الاستحقاق المحاسبي.

٢- تحليل الانحدار المتعدد لمتغيرات الرقابة على حجم الاستحقاق المحاسبي.

لقد كشفت نتائج تحليل الانحدار المتعدد لمتغيرات الرقابة على حجم الاستحقاق الاختياري المطلق (جدول تحليل التباين Analysis of Variance - ملحق رقم (٥)) عن صلاحية نموذج الانحدار، وأن متغيرات الرقابة تفسر ٧١,١% من قيمة الاختلاف فى حجم الاستحقاق المحاسبي الاختياري (R-Square) وهى نسبة معنوية إحصائياً (ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية المقرر).

وبناء على ذلك، فإن متغيرات الرقابة وحدها تفسر ٧١,١% من قيمة التغير فى المتغير التابع، بينما يفسر متغير الدراسة وحده ١٧,٥% من قيمة التغير فى المتغير التابع، فى حين يفسر متغير الدراسة ومتغيرات الرقابة معاً ٧٣% الأمر الذى قد يرجح وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة (متغير الدراسة ومتغيرات الرقابة). ويوضح الجدول التالى نتائج المقارنة السابقة:-

مستوى المعنوية Sig.	معامل التحديد Adjusted R Square	معامل التحديد R Square	
.٠١١	.١٥١	.١٧٥	- إندثار أتعاب المراجعة على حجم الاستحقاق المحاسبي.
.٠٠٠	.٦٢٥	.٧١١	- إندثار متغيرات الرقابة فقط على حجم الاستحقاق الاختياري.
.٠٠٠	.٦٣٧	.٧٣	- إندثار أتعاب المراجعة ومتغيرات الرقابة على حجم الاستحقاق الاختياري.

وتكشف نتائج الجدول السابق، عن أن إدخال متغير الدراسة (أتعاب المراجعة) على متغيرات الرقابة في نموذج إندثار حجم الاستحقاق الاختياري يسهم معنوياً في تفسير التغير في حجم الاستحقاق الاختياري (المتغير التابع)، بدليل تحسن قيمة معامل التحديد المتعدد المعدل (بدرجات الحرية) Adjusted Coefficient of Multiple Determination (Adjusted R Square) وذلك من ١٢,٥% إلى ٦٣,٧%، حيث لا يمكن أن تتحسن قيمة معامل التحديد المعدل بإضافة متغير إلا إذا كان هذا المتغير يسهم معنوياً في تفسير التغير في المتغير التابع (حجم الاستحقاق الاختياري).

كما تكشف نتائج تحليل الإندثار المتعدد لمتغيرات الرقابة على حجم الاستحقاق المحاسبي (ملحق رقم (٥)) عن وجود علاقة إيجابية معنوية، وفي الاتجاه المتوقع، بين كل من ثقل الأرباح ونسبة الرفع المالي من ناحية وحجم الاستحقاق الاختياري المطلق من الناحية الأخرى. وهي ما أكدته نتائج تحليل الإندثار المتعدد لمتغير الدراسة ومتغيرات الرقابة معاً (ملحق رقم (٣)). وهو ما يعنى أن مقارنة حجم الاستحقاق الاختياري بين شركات العينة يكشف عن أن متوسط حجم الاستحقاق بشركات العينة التي تعاني من مشكلة ثقل الأرباح و / أو من ارتفاع نسبة الرفع المالي أعلى مقارنة بشركات العينة الأخرى، وهو ما قد يكشف عن أن الشركات التي لا تعاني من ثقل الأرباح و / أو من ارتفاع نسبة الرفع المالي (نسبة المديونية) قد تتمتع بجودة تقارير مالية أعلى مقارنة بغيرها من الشركات.

كما تكشف النتائج عن وجود علاقة سلبية غير معنوية بين كل من حجم الشركة (في الاتجاه المتوقع) وطول دورة التشغيل من ناحية، وحجم الاستحقاق المحاسبي من ناحية أخرى. كما كشفت النتائج، أيضاً، عن وجود علاقة إيجابية غير معنوية بين كل من الخسارة ومعدل نمو المبيعات وخطر الأداء (في الاتجاه المتوقع) من ناحية، وحجم الاستحقاق المحاسبي من ناحية أخرى.

٣- تحليل الانحدار المتعدد باستخدام طريقة Stepwise

لقد تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد باستخدام طريقة Stepwise (نموذج الانحدار المتدرج أو الدرجي) لتحديد مدى معنوية تأثير متغير الدراسة (أتعاب المراجعة) على حجم الاستحقاق المحاسبي الاختياري، وتحديد أهم متغيرات الرقابة المؤثرة في المتغير التابع (حجم الاستحقاق الاختياري). ولقد كُشف تحليل الانحدار المتدرج (ملحق رقم (٦)) عن النتائج التالية:-

(أ) هناك علاقة سلبية معنوية بين أتعاب المراجعة وحجم الاستحقاق المحاسبي، حيث بلغ معامل انحدار أتعاب المراجعة (- ٠,٢٨٤) ، وبمعنوية (Sig.= 0.012). وتكشف هذه النتائج عن انخفاض معنوي للاستحقاق الاختياري مع زيادة أتعاب (جودة) المراجعة، بمعنى أن الشركات الأكثر رغبة في الاتفاق على المراجعة (أتعاب مراجعة) هي الأقل استحقاق اختياري. وهي نتائج تكشف عن ارتباط إدارة الأرباح سلبياً ومعنوياً بمتغير أتعاب المراجعة، وهو ما يعنى انخفاض إدارة الأرباح للشركات التي تتحمل أتعاب مراجعة أعلى مقارنة بالشركات الأخرى التي قد تحصل على خصم أتعاب.

(ب) أن أهم متغيرات الرقابة تأثيراً على حجم الاستحقاق الاختياري (المتغير التابع) هما متغير تقلب الارباح (PD) ومتغير نسبة الرفع المالي (L).

(ج) صلاحية نموذج انحدار متغير الدراسة (أتعاب المراجعة) ومتغير تقلب الأرباح ونسبة الرفع المالي (كمتغيرات مستقلة) على حجم الاستحقاق الاختياري (كمتغير تابع)، حيث تخطت قيمة F المحسوبة وهي ٢٥,٤٠١ قيمتها الجدولية، وباحتمال $P= 0.000$ (Sig.= 0.000) أقل من ٥% ، وهو ما يمكن معه رفض الفرض العدمي والاستنتاج بمعنوية علاقة الانحدار إحصائياً.

(د) يساهم إدخال متغير الدراسة (أتعاب المراجعة) على متغيرات الرقابة (متغير تقلب الارباح (PD) ومتغير نسبة الرفع المالي (L))، في نموذج انحدار حجم الاستحقاق الاختياري، معنوياً في تفسير التغير في حجم الاستحقاق الاختياري، حيث قد تحسنت قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted Coefficient of Multiple Determination(Adjusted R Square) وذلك من ٦١,٦% إلى ٦٧,٧%، وهو ما لا يمكن حدوثه بإضافة متغير إلا إذا كان هذا المتغير يساهم معنوياً في تفسير التغير في المتغير التابع (حجم الاستحقاق الاختياري).

(هـ) هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تقلب الأرباح وحجم الاستحقاق المحاسبي، حيث بلغ معامل انحدار تقلب الأرباح على المتغير التابع (٠,٤١٦) وبمعنوية (Sig. = 0.001).

(و) هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الرفع المالي وحجم الاستحقاق المحاسبي، حيث بلغ معامل انحدار نسبة الرفع المالي على المتغير التابع (٠,٤٩٥) وبمعنوية (Sig. = 0.000).

(ز) أن متغير الدراسة (أتعاب المراجعة) ومتغير ثقلب الأرباح ونسبة الرفع المالي يفسرون معاً ٧٠,٤% من قيمة التغير في حجم الاستحقاق المحاسبي الاختياري (R Square)، وبمستوى معنوية (Sig. = 0.000)، وبخطأ معياري ٠,٠٤٨٦٣.

٤- تحليل الارتباط Correlation Analysis

لقد كشفت نتائج تحليل الارتباط Pearson Correlation Analysis (ملحق رقم (٧)) عن انخفاض معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة (متغير الدراسة ومتغيرات الرقابة) فيما عدا:-

(أ) العلاقة بين متغيرى الرقابة (نسبة الرفع المالي ومعدل نمو المبيعات)، حيث كشفت النتائج عن علاقة ارتباط موجبة قوية (٠,٧٧١) وذات دلالة احصائية (Sig.= 0.000) بين كل من نسبة الرفع المالي ومعدل نمو المبيعات.

(ب) العلاقة بين متغيرى الرقابة (حجم الشركة والموقف الضريبي)، حيث كشفت النتائج عن علاقة ارتباط موجبة قوية (٠,٧٢٣) وذات دلالة احصائية (Sig.= 0.000) بين كل من متغير حجم الشركة ومتغير الموقف الضريبي.

كما كشفت نتائج تحليل الارتباط عن وجود علاقة ارتباط موجبة ضعيفة ذات دلالة إحصائية بين أتعاب المراجعة وكل من حجم الشركة وموقفها الضريبي، وعلاقة ارتباط سالبة ضعيفة وذات دلالة إحصائية بين أتعاب المراجعة وثقلب الأرباح.

ويعتقد الباحث، أن وجود ارتباط بين متغير الدراسة (أتعاب المراجعة) وبعض متغيرات الرقابة (حجم الشركة وثقلب الأرباح والموقف الضريبي) قد يكون وراء عدم معنوية علاقة متغير الدراسة (أتعاب المراجعة) بالمتغير التابع (حجم الاستحقاق الاختياري) عند تطبيق نموذج الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis (Enter Method) (ملحق رقم (٣)). وللتحقق من ذلك، قام الباحث بإعادة إجراء انحدار متغير الدراسة ومتغيرات الرقابة (المتغيرات المستقلة) على حجم الاستحقاق الاختياري (المتغير التابع) بعد استبعاد كل من متغير حجم الشركة ومتغير ثقلب الأرباح ومتغير الموقف الضريبي. وقد كشفت نتائج تحليل الانحدار Regression Analysis (Enter Method) (ملحق رقم (٨)) عن ما يلي:-

(أ) صلاحية نموذج انحدار متغير الدراسة ومتغيرات الرقابة (المتغيرات المستقلة) على حجم الاستحقاق الاختياري (المتغير التابع) حيث بلغت قيمة F المحسوبة ٧,٤٩٩ بدرجات حرية (٦، ٢٩)، وباحتمال P= 0.000 (Sig.= 0.000) أقل من ٥%، وهو ما يمكن معه رفض الفرض العدمي واستنتاج أن علاقة الانحدار جوهرية إحصائياً.

(ب) بلغت القوة التفسيرية لنموذج الانحدار من خلال قيمة معامل التحديد R Square (٦٠,٨%)، وبخطأ معياري ٠,٠٥٨٨١ وهو ما يعنى أن محددات الاستحقاق المحاسبي (متغير الدراسة

ومتغيرات الرقابة الواردة في النموذج) تفسر معنوياً ٦٠,٨% من التغيرات التي تحدث في حجم الاستحقاق الاختياري (المتغير التابع).

(ج) هناك علاقة سلبية معنوية بين أتعاب المراجعة وحجم الاستحقاق المحاسبي، حيث بلغ معامل انحدار أتعاب المراجعة (- ٠,٤٠٥) ومعنوية (Sig.= 0.003). وتكشف هذه النتائج عن انخفاض معنوي للاستحقاق الاختياري مع زيادة أتعاب المراجعة.

ثالثاً: تحليل أثر أتعاب المراجعة على حجم الاستحقاق الاختياري غير المطلق

من خلال تقسيم شركات العينة إلى عيّنتين فرعيتين أحدهما تشمل شركات العينة ذات الاستحقاق الاختياري الموجب، والأخرى تشمل عينة الشركات ذات الاستحقاق السالب، يمكن تشغيل نموذج الانحدار لتحليل العلاقة بين أتعاب المراجعة وحجم الاستحقاق المحاسبي.

وقد كشفت نتائج تحليل الانحدار للعينة الفرعية الأولى (ملحق رقم (٩)) عن صلاحية نموذج الانحدار حيث بلغت قيمة F المحسوبة ٥,١٨٥ بدرجات حرية (٩ ، ١٠)، وباحتمال $P=0.008$ (Sig.= 0.008) أقل من ٥% ، وهو ما يمكن معه الاستنتاج بمعنوية علاقة الانحدار إحصائياً. كما كشفت النتائج عن قدرة متغير الدراسة (أتعاب المراجعة) ومتغيرات الرقابة على تفسير ٨٢,٤% (معامل التحديد R Square) من التغير في المتغير التابع (الاستحقاق الاختياري الموجب)، بخطأ معياري ٠,٠٥٥٤٦. كما كشفت النتائج، أيضاً، عن وجود علاقة ارتباط سلبية ومعنوية بين أتعاب المراجعة وحجم الاستحقاق الاختياري الموجب، حيث بلغ معامل انحدار أتعاب المراجعة (-٠,٢٢٦) وبمستوى معنوية (Sig.= 0.048). بما يكشف عن انخفاض حجم الاستحقاق الاختياري الموجب (حجم ممارسات إدارة الأرباح بهدف زيادة الدخل) بالشركات التي تتحمل أتعاب مراجعة عالية.

وعلى عكس الاستحقاق الاختياري الموجب، فقد كشفت نتائج تحليل الانحدار للعينة الفرعية الأولى (ملحق رقم (١٠)) عن عدم صلاحية نموذج الانحدار حيث بلغت قيمة F المحسوبة ١,٨٣٣ بدرجات حرية (٩ ، ٦)، وباحتمال $P=0.237$ (Sig.= 0.237) أكبر من ٥% ، وهو ما لا يمكن معه الاستنتاج بمعنوية علاقة الانحدار إحصائياً. فضلاً عن عدم معنوية معامل انحدار أتعاب المراجعة، بما لا يوفر دليلاً على انخفاض حجم الاستحقاق الاختياري السالب (حجم ممارسات إدارة الأرباح بهدف تخفيض الدخل) بالشركات التي تتحمل عبء أتعاب مراجعة عالية.

المبحث الخامس: نتائج وتوصيات البحث.

أولاً: نتائج البحث

في إطار هدف ومنهج البحث، توصل الباحث لعدد من النتائج كان أهمها ما يلي:-

أ- قيام شركات المساهمة المصرية المقيدة في سوق الأوراق المصرية بممارسات إدارة الأرباح في الاتجاهين زيادة الدخل وتخفيض الدخل وذلك وفقاً لتقدير حجم الاستحقاق الاختياري باستخدام نموذج Jones المعدل، كمقياس بديل لجودة الأرباح المقررة. وأن الشركات كبيرة الحجم (طبقاً لمعيار حجم الأصول) أكثر ميلاً لإدارة الأرباح بغرض زيادة الدخل.

ب- تعد أتعاب مراجعة القوائم المالية لمنشآت الأعمال مقياساً بديلاً مناسباً لجودة المراجعة من منظور ممارسات المراجعة غير المنظمة Irregular Audit.

ج- هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كل من تقلب أرباح المنشأة ونسبة الرفع المالي بهما من ناحية، وحجم الاستحقاق المحاسبي الاختياري من الناحية الأخرى. حيث كشفت النتائج عن زيادة حجم الاستحقاق الاختياري مع وجود حالة تقلب أرباح المنشأة أو مع ارتفاع نسبة المديونية. وهو ما يكشف عن قيام المنشآت التي تعاني من تقلب الأرباح من عام لآخر، أو التي لديها نسبة مديونية عالية بممارسات إدارة الأرباح، وبما يخفض من جودة أرباحها المقررة.

د- هناك تأثير إيجابي ومعنوي لأتعاب المراجعة على جودة أرباح المنشآت المقررة. حيث كشفت نتائج البحث عن وجود تأثير سلبي ومعنوي (ذو دلالة إحصائية) لأتعاب المراجعة على حجم ممارسات إدارة الأرباح (مقاساً بحجم الاستحقاق الاختياري المطلق والموجب).

ثانياً: توصيات البحث

في ضوء ما توصل إليه الباحث من نتائج، فإنه يوصي بما يلي:-

1- ضرورة عمل الهيئات التنظيمية للمهنة بالتعاون مع أقسام المحاسبة بالجامعات المصرية والهيئات الأخرى ذات الاهتمام بالمهنة على وضع آليات للتحقق من كفاية أتعاب المراجعة لأداء عملية المراجعة بالجودة اللازمة، مع متابعة وفحص أداء مكاتب المراجعة التي تقبل أتعاب مراجعة مشكوك في كفايتها في ضوء أتعاب مراجعة الشركات المماثلة في ذات قطاع النشاط.

كما يوصي الباحث بضرورة إعلام أعضاء مجالس إدارات المنشآت المختلفة، والهيئة العامة للرقابة المالية بأهمية كفاية أتعاب المراجعة بما يضمن جودة عملية المراجعة، ويحد من مخاطر وأثار ممارسات إدارة الأرباح على منشآت الاعمال وعلى الاقتصاد ككل. ومن الضروري أن يكون هناك حد أدنى من أتعاب المراجعة لمنشآت القطاع الواحد المتشابهة، وبما يسمح بتفعيل آلية المساءلة في حال انخفاض أتعاب المراجعة عن الحد الأدنى المعقول.

كما يوصى الباحث، أيضاً، بأهمية دور لجنة المراجعة فى التحقق من كفاية أتعاب المراجعة، وتقييم المناخ الاخلاقى داخل المنشأة بما يضمن جودة المراجعة من ناحية، وجودة التقرير المالى من الناحية الأخرى.

٢- قيام الهيئة المسؤولة عن إصدار معايير المراجعة فى مصر؛ حالياً وزارة الاستثمار؛ بالعمل على إصدار معيارين، الأول معيار جودة الأرباح، ليتناول كيفية وآلية تعامل المراجع مع ممارسات المنشآت لإدارة الأرباح. ومن المقترح إحلال هذا المعيار محل معيار المراجعة المصرى رقم (٥٤٠) مراجعة التقديرات المحاسبية ليكون معيار مراجعة أشمل وأعم من المعيار الحالى.

أما المعيار الثانى الذى يوصى الباحث بإصداره، فهو معيار يؤكد؛ وبشكل مباشر؛ على مسؤولية المراجع تجاه اكتشاف والحد من ممارسات إدارة الأرباح، وذلك على غرار معيار المراجعة المصرى رقم (٢٤٠) مسئولية المراقب بشأن الغش والتدليس عند مراجعة القوائم المالية، وذلك إما بإصداره كمعيار مستقل يلى معيار المراجعة المصرى رقم (٢٤٠)، أو كجزء من المعيار المصرى الحالى رقم (٢٤٠).

٣- اختبار مدى ملائمة أتعاب المراجعة كمتغير بديل لجودة المراجعة فى سوق خدمة المراجعة، وفى ضوء التأكيد على شفافية الإفصاح عن أتعاب المراجعة كأحد بنود الإفصاح الإضافى المرفق بالقوائم المالية للمنشآت، كما هو أحد بنود محاضرات اجتماعات الجمعيات العمومية العادية للمساهمين.

٤- ضرورة البحث واختبار مؤشرات أخرى لجودة المراجعة فى علاقتها بجودة التقارير المالية، مثل موازنة الوقت Time Budget ، أو قائمة وقت المراجعة الفعلى فى إطار التأكيد على الشفافية فى كل من منشآت الأعمال ومكاتب المراجعة.

٥- دراسة واختبار العلاقة بين أتعاب المراجعة وحجم ممارسات إدارة الأرباح داخل كل قطاع من قطاعات النشاط المختلفة، وباستخدام نماذج أخرى لحساب الاستحقاق المحاسبى أو حساب مؤشرات أخرى للكشف عن ظاهرة إدارة الأرباح بالشركات المصرية.

٦- تحليل العلاقة بين أتعاب المراجعة وإدارة الأرباح فى شركات المساهمة المغلقة Private Companies والتي لا تتداول أسهمها فى سوق الأوراق المالية (غير المقيدة فى البورصة).

٧- دراسة واختبار العلاقة بين أتعاب المراجعة وحجم ممارسات إدارة الأرباح فى المنشآت التى تعمل فى مجال (نشاط) التجارة الإلكترونية، وفى المنشآت الأخرى التى تقوم باستخدام السنظم الإلكترونية فى معالجة البيانات المحاسبية (Electronic Data Processing (EDP).

- ٨- تحليل العلاقة بين إدارة الأرباح وأتعباب المراجعة، من خلال دراسة وتحليل أثر ممارسات إدارة الأرباح (كمتغير مستقل) على أتعباب المراجعة (كمتغير تابع). خاصة وأن دراسة هذه العلاقة لم تلقى الاهتمام الكاف في بحوث الأدب المحاسبي.
- ٩- بحث أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات الأخرى (مثل آلية المراجعة الداخلية، لجان المراجعة) في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.
- ١٠- دراسة وتحليل أثر وجود وفعالية لجنة المراجعة وجودة المراجعة الداخلية (كمتغيرات بديلة لجودة التقرير المالي) على أتعباب المراجعة (كمتغير بديل لجودة المراجعة).

مراجع البحث

- الشاطري؛ إيمان حسين، العنقري؛ حسام عبد المحسن، ٢٠٠٦. انخفاض مستوى أتعاب المراجعة وأثاره على جودة الأداء المهني: دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية. *مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، العدد الأول.*
- أبو الخير، منذر طه. ١٩٩٩. إدارة الربح المحاسبي في الشركات المصرية- دليل ميداني من التغيرات في أرصدة المخصصات بالقوائم المالية. *مجلة التجارة والتمويل- كلية التجارة - جامعة طنطا العدد الثاني.*
- دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات. ٢٠١١. جمهورية مصر العربية. مركز المديرين ، وزارة الاستثمار.
- عوض، أمال محمد. ٢٠٠٨. أثر ممارسة المراجعة غير المنظمة على جودة الأداء المهني لمراجع الحسابات. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية . جامعة الإسكندرية. العدد الثاني.*
- عيسى، سمير كامل محمد. ٢٠٠٨. أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح- مع دراسة تطبيقية. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية . جامعة الإسكندرية. العدد الثاني.*
- معايير المراجعة المصرية. ٢٠٠٨. جمهورية مصر العربية، وزارة الاستثمار، القرار رقم ١٦٦ لسنة ٢٠٠٨.
- هلال، عبد الله عبد العظيم. ٢٠٠٨. تأثير التخصص الصناعي لمكتب المراجعة على الحد من ممارست إدارة الأرباح مع دراسة ميدانية في مصر. *مجلة التجارة والتمويل- كلية التجارة - جامعة طنطا المجلد الثالث.*
- Aaker, H., and F. Gjesdal. 2009. Do Models of Discretionary Accruals Detect Actual Earnings Management via Inventory?. A Comparison of General and Specific Models. SSRN Working Papers. Available at: <http://ssrn.com/abstract/ htm>.
- Abbott, L.; S. Parker; G. Peters; and K. Raghunandan. 2003. The Association Between Audit Committee Characteristics and Audit Fees. **Auditing: A Journal of Practice & Theory** 22 (2): 17-32.
- Altman, E. 1968. Financial Ratios, Discriminate Analysis and the Prediction of Corporate Bankruptcy. **The Journal of Finance** 23: 589-609.
- Altmuro, J., and A. Beatty. 2006. Do Internal Control Reforms Improve Earnings Quality? Working Paper. Available at: <http://www.science direct.com/earnings quality/pdf>.

- Altmuro J.; A. Beatty; and J. Weber. 2005. The Effects of Accelerated Revenue Recognition on Earnings Informativeness: Evidence from SEC Staff Accounting Bulletin No. 101. **The Accounting Review** 80(2): 373-401.
- Anderson, T., and D. Zeghal. 1994. The Pricing of Audit Services: Further Evidence From Canadian Market. **Accounting and Business Research** 24: 195-207.
- Antle, R.; E. Gordon; G. Narayanamoorthy; and L. Zhou. 2006. The Joint Determination of Audit Fees, Non-Audit Fees, and Abnormal Accruals. **Review of Quantitative Finance & Accounting** 27 (3): 235-66.
- Ashbaugh, H.; R. Lafond; and B. Mayhew. 2003. Do Non Audit Services Compromise Auditor Independence? Further Evidence. **The Accounting Review** 78(3): 611-39.
- Asthana, S.; S. Balsam; and S. Kim. 2009. The Effect of Enron, Andersen, and Sarbanes-Oxley on the US Market for Audit Services. **Journal of Accounting Research** 22: 4-26.
- Ball, R. 2008. What is the Actual Economic Role of Financial Reporting? **Accounting Horizons** 22(4): 427-32.
- Balsam, S.; J. Krishnan; and J. Yang. 2003. Auditor Industry Specialization and Earnings Quality. **Auditing: A Journal of Practice & Theory** 22 (2): 71-97.
- Bardwan, Z., and A. Hariani. 2010. The Presence of Earnings Manipulation Incentive as Prerequisite for the Benefits of Higher Quality Audit to be Realized: The Case of Indonesia. Available at: <http://www.ssrn.com/audit quality/pdf>.
- Bartov, E.; F. Gul; and J. Tsui. 2000. Discretion- Accruals Models and Audit Qualifications. **Journal of Accounting & Economics** 30(3): 421-52.
- Bauwhede, h., and M. Willekens. 2003. Earnings Management in Belgium: A Review of the Empirical Evidence. Available at: <http://www.yahoo.com/earning quality/htm>.

- Becker, C.; M. DeFond; J. Jiambalvo; and K. Subramanyam. 1998. The Effect of Audit Quality on Earnings Management. **Contemporary Accounting Research**, Spring, Vol. 15: 1-24.
- Behn, B.; J. Choi; and T. Kang. 2008. Audit Quality and Properties of Analyst Earnings Forecasts. **The Accounting Review** 83(2): 327-49.
- Bell, T.; R. Doogar; and I. Solomon. 2008. Audit Labor Usage and Fees under Business Risk Auditing. **Journal of Accounting Research** 46: 729-760.
- Burgstahler, D., and I. Dichev. 1997. Earnings Management to Avoid Earnings Decreases and Losses. **Journal of Accounting and Economics** 24(1): 99-126.
- Caneghem, T. 2004. The Impact of Audit Quality on Earnings Rounding-Up Behavior: Some UK Evidence. **European Accounting Review** 13(4).
- Caramanis, C., and C. Lennox. 2008. Audit Effort and Earnings Management. **Journal of Accounting and Economics** 45(1): 116-138.
- Carcello, J.; D. Hermanson; T. Neal; and J. Riley. 2002. Board Characteristics and Audit Fees. **Contemporary Accounting Research** 19(3): 365-84.
- Chen, K.; L. Kuen; and J. Zhou. 2005. Audit Quality and Earnings Management for Taiwan IPO Firms. **Managerial Auditing Journal** 20(1): 86-105
- -----; W. Shan-Ying; J. Zhou. 2006. Auditor Brand Name, Industry Specialization and Earnings Management: Evidence from Taiwanese Companies. **International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation** 3(2): 194-214.
- Charoenwong, C., and P. Jiraporn. 2009. Earnings Management to Exceed Thresholds: Evidence from Singapore and Thailand. **Journal of Multinational Financial Management** 19: 221-36.
- Chung, H., and S. Kallapur. 2003. Client Importance, Non Audit Services, and Abnormal Accruals. **The Accounting Review** 78(4): 931-55.

- Colbert, G., and D. Murray. 1998. The Association between Audit Quality and Auditor Size: An Analysis of Small CPA Firms. **Journal of Accounting, Auditing, Finance** 13(2): 135-150.
- Coram, P.; J. Ng; D. Woodliff. 2003. A Survey of Time Budget Pressure and Reduced Audit Quality among Australian Auditors. **Australian Accounting Review** 13(1): 38-44.
- Craswell, A.; D. Strokes; and J. Loughton. 2002. Auditor Independence and Fee Dependence. **Journal of Accounting and Economics** 33: 253-75.
- Davidson, R.; J. Godwin-Stewart; and P. Kent. 2005. Internal Governance Structures and Earnings. **Management and Finance** 45: 241-67.
- Davis, L.; D. Ricchiute; and G. Trompeter. 1993. Audit Effort, Audit Fees, and the Provision of Non Audit Services to Audit Clients. **The Accounting Review** 68: 135-150.
- DeAngelo, L. 1981. Auditor Independence" Low-Balling" and Disclosure Regulation. *Journal of Accounting and Economics* 3(2): 113-27.
- -----, 1991. Auditor Size and Auditor Quality. **Journal of Accounting and Economics** 3(December): 183-99.
- Dechow, P., and I. Dichev. 2002. The Quality of Accruals and Earnings: The Role of Accrual Estimation Errors. **The Accounting Review** 77(4): 35-60.
- -----; R. Sloan; and A. Sweeney. 1995. Detecting Earnings Management. **The Accounting Review** 70(2): 193-225.
- -----, and C. Schrand. 2004. Earnings Quality. The Research Foundation of CFA Institute. Available at: <http://www.proquest.com/report/quality/htm>.
- DeFond, M. 1992. The Association Between Changes in Client Firm Agency Costs and Auditor Switching. **Auditing: A Journal of Practice & Theory** (Spring): 16-31.
- DeZoort, T. 1998. Time Pressure Research in Auditing: Implications for Practice. **The Auditor's Report** 22(1): 11-4.

- Dunn, K. A., and B. W. Mayhew. 2004. Audit Firm Industry Specialization and Client Disclosure Quality. **Review of Accounting Studies** 9 (1): 35–57.
- Ebrahim, A. 2001. Auditing Quality, Auditor Tenure, Client Importance, and Earnings Management: An Additional Evidence. **Working Paper**. Rutgers University.
- Frankel, R.; M. Johnson; K. Nelson. 2002. The Relation between Auditors' Fees for Non Audit Services and Earnings Management. **The Accounting Review** 77:71–105.
- Francis, J. 2004. What Do We Know about Audit Quality? **The British Accounting Review** 36(4): 345–68.
- -----; E. Maydew; H. Sparks. 1999. The Role of Big6 Auditors in the Credible Reporting of Accruals. **Auditing: A Journal of Practice and Theory** 18: 17–34.
- Frost, C. 1997. Disclosure Policy Choices of U.K. Firms Receiving Modified Audit Reports. **Journal of Accounting and Economics** 23(2):163–187.
- Ghosh, A., and D. Moon. 2005. Auditor Tenure and Perceptions of Audit Quality. **The Accounting Review** 80(2): 585–612.
- Gong, G.; L. Li; and H. Xie. 2009. The Association between Management Earnings Forecast Errors and Accruals. **The Accounting Review** 84(2): 497–530.
- Gul, F.; S. Fung; B. Jaggi. 2009. Earnings Quality: Some Evidence on the Role of Auditor Tenure and Auditors' Industry Expertise. **Journal of Accounting and Economics** 47(3): 265–87.
- Healy, P. 1996. Discussion of a Market– Based Evaluation of Discretionary Accrual Models. **Journal of Accounting Research** 34(3): 107–15.
- Healy, P. 1985. The Effect of Bonus Schemes on Accounting Decisions. **Journal of Accounting and Economics** 7: 85–107.
- -----, and K. Palepu. 2001. Information Asymmetry, Corporate Disclosure, and the Capital Markets: A Review of the Empirical Disclosure Literature. **Journal of Accounting & Economics** 31(3): 405–440

- -----, and J Wahlen. 1999. A Review of the Earnings Management Literature and Its Implications for Standard Setting. **Accounting Horizons** 13(4): 365-83.
- Heninger, W. 2001. The Association Between Auditor Litigation and Abnormal Accruals. **The Accounting Review** 76(1): 111-26.
- Hope, O., and J. Langle. 2009. Auditor Independence in a Private Firm and Low Litigation Risk Setting. **The Accounting Review**(Forthcoming).
- Hribar, P., and D. Collins. 2002. Errors in Estimating Accruals: Implications for Empirical Research. **Journal of Accounting Research** 40(1): 105-34.
- Hunton, J.; R. Libby; and C. Mazza. 2006. Financial Reporting Transparency and Earnings Management. **The Accounting Review** 81(1): 135-57.
- Iatridis, G., and G. Kadorinis. 2009. Earnings Management and Firm Financial Motives: A Financial Investigation of UK Listed Firms. **International Review of Financial Analysis** 18: 164-173.
- IFAC. 2004. Handbook of International Auditing. ISA, 200. Objective and General Principles Governing an Audit of Financial Statements. Available at: <http://eifrs.iasb.org/tmpl>
- Johl, S.; C. Jubb; and K. Houghton. 2003. Audit Quality: Earnings Management in the Context of the 1997 Asian Crisis. Working Paper. Available at: [http://www.business.uiuc.edu/audit quality/pdf](http://www.business.uiuc.edu/audit%20quality/pdf).
- Johnson, V.; I. Khurana; and J. Reynolds. 2002. Audit- Firm Tenure and the Quality of Financial Reports. **Contemporary Accounting Research** 19(4): 637-60.
- Jones, J. 1991. Earnings Management during Import Relief Investigations. **Journal of Accounting Research** 29(2): 193-228.
- Kent, P.; J. Routledge; and J. Stewart. 2010. Innate and Discretionary Accruals Quality and Corporate Governance. **Accounting and Finance** 50: 171-95.
- Kim, Y.; C. Liu; S. Rhaa. 2003. The Relation of Earnings Management to Firm Size. **Working Paper**. University of Hawai.
- Klein, A. 2002. Audit Committee, Board of Director Characteristics, and Earnings Management. **Journal of Accounting & Economics** 33(3): 375-401.

- Kothari, S.; A. Leone; and C. Wasley. 2005. Performance Matched Discretionary Accrual Measures. **Journal of Accounting & Economics** 39(1): 163-97.
- Krishnan, G. 2003. Audit Quality and the Pricing of Discretionary Accruals. **Auditing: A Journal of Practice and Theory** 22(1): 109-26.
- Kwon, S., and Q. Yin. 2006. Executive Compensation Investment Opportunities, and Earnings Management: High-tech Firms Versus Low-tech Firms. **Journal of Accounting Auditing & Finance** 21(2): 119-48.
- Laitinen, E., and T. Laitinen. 2004. Yrityksen Rahoituskriisin Ennustaminen. Jyvaskyla: Talentum Media Oy. Available at: <http://science.direct.org/trans./tmp/>
- Larcker, D., and S. Richardson. 2004. Fees Paid to Audit Firms, Accrual Choices, and Corporate Governance. **Journal of Accounting Research** 42(3): 625-58.
- Lee, B. 2002. Professional Socialization, Commercial Pressures and Junior Staff's Time-Pressured Irregular Auditing- A Contextual Interpretation. **British Accounting Review** 34(4): 315-33.
- -----, and B. Choi. 2002. Company Size, Auditor Type, and Earnings Management. **Journal of Forensic Accounting** 11: 27-50.
- Leuz, C.; D. Nanda; and P. Wysocke. 2003. Earnings Management and Investor Protection: An International Comparison. **Journal of Financial Economics** 69(3): 505-27.
- Li, J., and J. Lin. 2005. The Relation Between Earnings Management and Audit Quality. **Journal of Accounting and Finance Research** 13(1): 1-11.
- Lim, C., and T. Tan. 2008. Non-audit Service Fees and Audit Quality: The Impact of Auditor Specialization. **Journal of Accounting Research** 46(1): 199-246.
- Lin, J., and M. Hwang. 2010. Audit Quality, Corporate Governance, and Earnings Management: A Meta-Analysis. **International Journal of Auditing** 14(1): 57-77.

- Lobo, G., and J. Zhou. 2006. Did Conservatism in Financial Reporting Increase after the Sarbanes Oxley Act? Initial Evidence. **Accounting Horizons** 20(1): 57-73.
- Machuga, S., and K. Teitel. 2007. The Effects of the Mexican Corporate Governance Code on Quality of Earnings and its Components. **Journal of International Accounting Research** 6(1): 37-55.
- Magrath, L., and L. Weld. 2010. Abusive Earning Management and Early Warning Signs. **The CPA Journal**.
- Maijoor, S., and A. Vanstraelen. 2006. Earnings management: The Effects of National Audit Environment, Audit Quality and International Capital Markets. **Accounting and Business Research** 36(1): 33-52.
- McConnell, D., and G. Banks. 2010. Expanded Guidance for Auditor Fraud Detection Responsibilities. **The CPA Journal**.
- McNichols, M., and G. Wilson. 1988. Evidence of Earnings Management from the Provision for Bad Debts. **Journal of Accounting Research** 26(3): 1-31.
- Miettinen, J. 2008. The Effect of Audit Quality on the Relationship Between Audit Committee Effectiveness and Financial Reporting Quality. Dissertation, Vaasa: Acta Wasaensia 197. Available at: <http://www.yahoo.com/auditquality/htm>.
- Miller, J. 2009. The Development of the Miller Ratio (MR): A Tool to Detect for the Possibility of Earnings Management (EM). **Journal of Business & Economics Research** 7(1): 79-90.
- ----- . 2007. Detecting Earnings management A Tool for Practitioners and Regulators. Ph.D. Dissertation, Anderson University. Available at: <http://www.Science Direct. Com/ earning quality/pdf>.
- Mitra, S. 2007. Non Audit Service Fees and Auditor Independence: Empirical Evidence from the Oil and Gas Industry. **Journal of Accounting, Auditing & Finance** 22(1): 85-107.

- Myers, J.; L. Myers; and T. Omer. 2003. Exploring the Term of the Auditor-Client Relationship and the Quality of Earnings: A Case for Mandatory Auditor Rotation? **The Accounting Review** 78(3): 779-99.
- Niemi, L. 2004. Auditor Size and Audit Pricing: Evidence from Small Audit Firms. **European Accounting Review** 13(3): 541-60.
- -----, 2005. Audit Effort and fees Under Concentrated Client Ownership: Evidence from Four International Audit Firms. **International Journal of Accounting** 40(4): 303-23.
- Norman, M., and A. Kamran. 2005. Earnings Management of Distressed Firms during Debt Renegotiation. **Accounting and Business Research** 35(1): 69-86.
- Palmrose, Z. 1986. Audit Fees and Auditor Size, Further Evidence. **Journal of Accounting Research** 24(1): 97-110.
- -----, 1988. An Analysis of Auditor Litigation and Audit Service Quality. **The Accounting Review** 63(1): 55-73.
- Pomeroy, B., and D. Thornton. 2008. Meta- Analysis and the Accounting Literature: the Case of Audit Committee Independence and Financial Quality. **European Accounting Review** 17(2): 305-30.
- Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB). 2000. The Panel on Audit Effectiveness Report and Recommendations. Stamford, CT: Public Oversight Board. Available at: [http://www.proquest.com/audit quality/pdf](http://www.proquest.com/audit%20quality/pdf).
- Ratsula, Olli-Pekka. 2010. The Interplay between Internal Governance Structures, Audit Fees and Earnings Management in Finnish Listed Companies. **Accounting Master' Thesis**, Department of Accounting and Finance, Aalto University, School of Economics.
- Rogers, J., and P. Stocken. 2005. Credibility of Management Forecast. **The Accounting** 80(4): 1233-60.
- Schipper, K. 1989. Commentary on Earnings Management. **Accounting Horizons** 3(4): 91-102.
- Siregar, S., and S. Utama. 2008. Types of Earnings Management and the Effect of Ownership Structure, Firm Size, and Corporate Governance Practices:

- Evidence from Indonesia, **The International Journal of Accounting** 43(1): 1-27.
- Scott, W. 2009. *Financial Accounting Theory*. Toronto: Prentice Hall.
- Scott, B., and M. Pitman. 2005. Auditors and Management. **Accounting Horizons** (Dec.): 91-102.
 - Securities and Exchange Commission. 1999. Annual Report. Washington: 1-197.
Available at: [http://www.proquest.com/audit quality/pdf](http://www.proquest.com/audit%20quality/pdf).
 - Shaun, M., and M. Taylor. 2004. Time Budget Pressure and Auditor Dysfunctional Behavior within an Occupational Stress Model. **Accountancy Business and The Public Interest** 7(1).
 - Soltani, B. 2007. **Auditing: An International Approach**. Pearson Education. Prentice Hall.
 - Spyros, B. 2004. Greivete Accounting in Small Advancing Countries: The Greek Case. **Managerial Auditing Journal** 19(3): 440-461.
 - Srinidhi, B., and F. Gul. 2007. The Differential Effects of Auditors' Non Audit and Audit Fees on Accrual Quality. **Contemporary Accounting Research** 24(2): 595-629.
 - Subramanyam, K. 1996. The Pricing of Discretionary Accruals. **Journal of Accounting & Economics** 22(3): 249-81.
 - Sun, A., and J. Rath. 2009. Auditee Firm Size and Earnings Management.
Available at: <http://www.yahoo.com/em/pdf>.
 - Van Tendeloo, B., and A. Vanstraelen. 2008. Earnings Management and Audit Quality in Europe: Evidence from the Private Client Segment Market. **European Accounting Review** 17(3): 447-69.
 - Willekens, M., and L. Bruynseels. 2009. Unexpected Audit Fees and Financial Reporting Quality in Private Companies. Available at:
[http://www.yahoo.com/audit quality/pdf](http://www.yahoo.com/audit%20quality/pdf).
 - Yang, X.; E. Carson; N. Fargher; and A. Jiang. 2010. Auditor Responses to Changes in Business Risk: The Impact of the Global Financial Crisis on Auditor' Behaviour in Australia. **Working Paper**. Australian School of Business.

- Yu, F. 2008. Analyst Coverage and Earnings Management. **Journal of Financial Economics** 88(2): 245-71.
- Zhou, J., and R. Elder. 2001. Audit Firm Size, Industry Specialization and Earnings Management by Initial Public Offering Firms. Working Paper, Available at: [http://www.aaahq.org/audit quality/pdf](http://www.aaahq.org/audit%20quality/pdf).

ملحق رقم (١)

	ta	rratio	fratio	nda	da	fee	size	oc	loss
1	.0006149	.009802	.061486	.111314	-.110699	5.3424	9.7823	222.26	0
2	.0782840	.045370	.561200	-.069520	.147804	4.4770	8.9985	21.05	0
3	.1014830	.429130	.317310	.099066	.002417	4.8195	9.7960	140.14	0
4	.0887100	.049270	.455130	.008876	.079800	5.1461	8.7414	393.83	0
5	-.083150	.066650	.351080	.105430	-.188580	4.1761	8.7539	215.89	0
6	-.018260	.075800	.684400	-.215400	.197140	4.6020	8.7636	224.09	1
7	-.616900	3.138700	4.132000	.005712	.372300	4.6989	10.1900	85.74	0
8	.0106230	.094380	.523478	.050162	-.039537	4.9542	7.4290	224.38	1
9	-.177820	.370140	.426712	.062133	-.239953	4.3979	7.4490	154.86	0
10	.0068627	.118503	.387765	.004988	.001875	5.0607	9.2200	44.12	0
11	.0000142	.168931	.447698	-.006215	.006229	4.9031	8.7486	262.30	0
12	.0368380	.067832	.635513	-.008040	.044878	4.4471	7.8357	86.45	0
13	.0141700	.073280	.538012	.077127	-.062957	4.5051	7.3955	120.18	1
14	.2326450	.086510	.314869	.058425	.174220	4.5315	7.6980	65.64	0
15	.0246370	.223772	.287745	.036363	-.011726	4.5441	7.9638	64.70	0
16	.0002792	.047832	.568333	.005142	-.004860	4.9294	10.3571	142.51	0
17	-.016900	.185432	.173399	-.038340	-.055240	4.5798	7.9755	290.17	0
18	.0262020	.071224	.397732	-.002580	.028782	5.0414	8.9419	187.14	0
19	-.089300	.008875	.187237	-.043270	-.132570	4.3424	7.8067	120.64	0
20	.1565400	.064530	.446523	-.000550	.157090	4.2553	7.7868	85.68	0
21	.0228700	.049918	.365656	.004210	-.027080	4.4314	7.8062	302.85	0
22	.1398950	.129889	.236723	-.099430	.239325	4.2553	7.4288	28.55	1
23	.1778320	.139814	.657893	.063031	.114800	4.4472	7.5988	88.15	0
24	.0278650	.056654	.374519	-.046880	.074745	4.8195	7.6457	212.78	0
25	-.141903	.077598	.312367	-.023610	-.118293	4.3617	7.7517	132.50	1
26	.1815180	.317120	.089723	-.033240	.214758	4.3424	7.6144	282.07	0
27	.1329900	.029877	.241668	.029584	-.103406	4.5051	8.4263	45.87	0
28	.0438400	.093424	.453678	-.040087	.083927	5.1139	8.7079	96.15	0
29	-.027456	.096884	.554324	-.045160	.017754	4.6434	8.1033	240.24	0

data1.sav

	sg	pd	pr	l	tax
1	.1434	0	0	1.0240	1
2	.0892	0	0	.1102	1
3	.2887	1	0	.8928	1
4	.0988	0	0	1.4549	1
5	.0731	1	0	.2300	1
6	.1786	1	0	1.4758	0
7	3.7280	1	0	3.4760	1
8	.0892	0	0	.0856	0
9	.1125	1	0	.3216	0
10	.1065	0	0	.0520	1
11	.2346	0	0	.0786	1
12	.1851	0	0	.0125	0
13	.0782	0	1	.0468	0
14	.1351	1	0	.2415	0
15	.2281	0	0	.1260	0
16	.2855	0	0	.0082	1
17	.2466	0	0	.1351	0
18	.1886	0	0	.1461	0
19	.1014	1	0	.4861	0
20	.1913	1	0	.1816	0
21	.1458	0	0	1.0600	0
22	.0878	1	1	.5861	0
23	.0912	0	0	.3680	0
24	.1141	1	0	.0865	0
25	.0811	0	0	.4428	0
26	.1026	1	0	.8045	0
27	.1456	1	1	.1168	1
28	.1302	0	0	.2182	1
29	.2250	0	0	.0796	1

	ta	rratio	fratio	nda	da	fee	size	oc	loss	sg	pd	pr	l	lex
30	.0067480	.286573	.289954	.009341	-.002593	4.8129	8.2261	156.06	0	.1184	0	0	-.0265	l
31	.1807950	.066749	.321545	.025451	.155344	4.8751	8.4783	45.66	0	.0592	1	1	-.5687	l
32	.0004740	.053256	.413958	.048218	-.047743	4.6532	8.5641	320.19	0	.0887	0	1	.1465	l
33	.0530102	.041279	.198763	.009392	.043618	4.6989	8.0524	54.82	0	.1651	0	0	-.0824	l
34	-.146635	.087623	.275410	-.041610	.105025	4.6021	7.5888	140.24	0	.1048	0	0	.6322	0
35	.128223	.056738	.235678	.051673	-.179890	4.4472	7.4593	88.05	1	.0781	1	0	1.0140	0
36	.1812950	.118539	.665433	.038095	.143199	4.8261	8.8967	287.22	0	.1806	1	0	.2415	l

حيث إن :-

ta : إجمالي الاستحقاق Total Accruals

ratio : نسبة التغير في إيرادات الشركة لإجمالي أصول أول الفترة.

fratio : نسبة الأصول الثابتة لإجمالي أصول أول الفترة.

nda : الاستحقاق المحاسبي غير الاختياري أصول أول الفترة.

da : الاستحقاق الاختياري Discretionary Accruals.

fee : اللوغاريتم الطبيعي Natural Logarithm لأتعب المراجعة.

size : اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول (آخر الفترة).

oc : ملون دورة التشغيل Operation Cycle.

loss متغير وهمي، يأخذ القيمة (1) إذا حققت الشركة خسائر خلال الثلاث سنوات الماضية، والقيمة (0) فيما عدا ذلك.

sg : معدل نمو المبيعات.

pd : متغير وهمي، يأخذ القيمة (1) إذا حدث تغير جوهري في نصيب السهم في الربح، والقيمة (0) فيما عدا ذلك.

pr : خطر الأداء.

L : نسبة الرفع المالي Leverage.

tax : متغير وهمي، يأخذ القيمة (1) إذا كانت هناك منازل ضريبية بين الشركة ومأموريات الضرائب، والقيمة (0) فيما عدا ذلك.

ملحق رقم (٢)

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std.	Kurtosis	
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error
DAC	36	.001875	.372300	.10361547	8.552E-02	1.171	.768
FEE	36	4.1761	5.3424	4.655261	.283688	-.434	.768
Valid N (listwise)	36						

ملحق رقم (٣)

Regression

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	TAX, OC, L, PR, PD, LOSS, FEE, SG, SIZE		Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: DAC

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.855 ^a	.730	.637	5.1512E-02

a. Predictors: (Constant), TAX, OC, L, PR, PD, LOSS, FEE, SG, SIZE

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.187	9	2.078E-02	7.829	.000 ^a
	Residual	6.899E-02	26	2.654E-03		
	Total	.256	35			

a. Predictors: (Constant), TAX, OC, L, PR, PD, LOSS, FEE, SG, SIZE

b. Dependent Variable: DAC

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.464	.202		2.298	.030
	FEE	-6.026E-02	.043	-.200	-1.387	.177
	SIZE	-1.623E-02	.020	-.154	-.824	.417
	OC	-8.996E-05	.000	-.101	-.875	.390
	LOSS	1.300E-02	.029	.057	.456	.652
	SG	1.837E-02	.026	.129	.694	.494
	PD	7.197E-02	.021	.421	3.395	.002
	PR	-1.043E-03	.029	-.004	-.036	.971
	L	5.771E-02	.025	.443	2.280	.031
TAX	1.286E-02	.029	.076	.444	.660	

a. Dependent Variable: DAC

Regression

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	FEE ^a		Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: DAC

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.419 ^a	.175	.151	7.8802E-02

a. Predictors: (Constant), FEE

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.484E-02	1	4.484E-02	7.221	.011 ^a
	Residual	.211	34	6.210E-03		
	Total	.256	35			

a. Predictors: (Constant), FEE

b. Dependent Variable: DAC

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.691	.219		3.155	.003
	FEE	-.126	.047	-.419	-2.687	.011

a. Dependent Variable: DAC

Regression

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	TAX, OC, L, PR, PD, LOSS, SIZE, SG ^a		Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: DAC

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.843 ^a	.711	.625	5.2387E-02

a. Predictors: (Constant), TAX, OC, L, PR, PD, LOSS, SIZE, SG

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.182	8	2.273E-02	8.284	.000 ^a
	Residual	7.410E-02	27	2.744E-03		
	Total	.256	35			

a. Predictors: (Constant), TAX, OC, L, PR, PD, LOSS, SIZE, SG

b. Dependent Variable: DAC

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.268	.147		1.827	.079
	SIZE	-2.625E-02	.019	-.249	-1.410	.170
	OC	-1.098E-04	.000	-.124	-1.061	.298
	LOSS	1.151E-02	.029	.051	.397	.694
	SG	2.451E-02	.027	.172	.924	.364
	PD	8.292E-02	.020	.485	4.144	.000
	PR	7.597E-04	.029	.003	.026	.979
	L	5.443E-02	.026	.418	2.124	.043
	TAX	7.194E-03	.029	.043	.247	.807

a. Dependent Variable: DAC

Regression

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	PD		Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).
2	L		Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).
3	FEE		Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).

a. Dependent Variable: DAC

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.682 ^a	.465	.449	6.3455E-02
2	.799 ^b	.639	.617	5.2928E-02
3	.839 ^c	.704	.677	4.8638E-02

a. Predictors: (Constant), PD

b. Predictors: (Constant), PD, L

c. Predictors: (Constant), PD, L, FEE

ANOVA^d

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.119	1	.119	29.570	.000 ^a
	Residual	.137	34	4.027E-03		
	Total	.256	35			
2	Regression	.164	2	8.176E-02	29.187	.000 ^b
	Residual	9.244E-02	33	2.801E-03		
	Total	.256	35			
3	Regression	.180	3	6.009E-02	25.401	.000 ^c
	Residual	7.570E-02	32	2.366E-03		
	Total	.256	35			

a. Predictors: (Constant), PD

b. Predictors: (Constant), PD, L

c. Predictors: (Constant), PD, L, FEE

d. Dependent Variable: DAC

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	5.501E-02	.014		3.973	.000
	PD	.117	.021	.682	5.438	.000
2	(Constant)	3.774E-02	.012		3.060	.004
	PD	9.301E-02	.019	.544	4.934	.000
	L	5.723E-02	.014	.439	3.984	.000
3	(Constant)	.441	.152		2.901	.007
	PD	7.110E-02	.019	.416	3.706	.001
	L	6.451E-02	.013	.495	4.765	.000
	FEE	-8.550E-02	.032	-.284	-2.660	.012

a. Dependent Variable: DAC

Excluded Variables^d

Model		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics
						Tolerance
1	FEE	-.180 ^a	-1.338	.190	-.227	.848
	SIZE	-.012 ^a	-.095	.925	-.017	.997
	OC	-.088 ^a	-.683	.500	-.118	.972
	LOSS	.140 ^a	1.114	.273	.190	.994
	SG	.379 ^a	3.401	.002	.509	.966
	PR	-.016 ^a	-.123	.903	-.021	.978
	L	.439 ^a	3.984	.000	.570	.901
	TAX	-.082 ^a	-.646	.523	-.112	.985
2	FEE	-.284 ^b	-2.660	.012	-.426	.813
	SIZE	-.205 ^b	-1.867	.071	-.313	.847
	OC	-.163 ^b	-1.545	.132	-.264	.945
	LOSS	.110 ^b	1.044	.304	.182	.989
	SG	.132 ^b	.797	.431	.140	.402
	PR	.057 ^b	.529	.601	.093	.950
	TAX	-.130 ^b	-1.234	.226	-.213	.973
3	SIZE	-.069 ^c	-.539	.594	-.096	.574
	OC	-.122 ^c	-1.223	.231	-.214	.918
	LOSS	.055 ^c	.552	.585	.099	.940
	SG	.118 ^c	.775	.444	.138	.401
	PR	.043 ^c	.428	.671	.077	.947
	TAX	-.003 ^c	-.027	.979	-.005	.738

a. Predictors in the Model: (Constant), PD

b. Predictors in the Model: (Constant), PD, L

c. Predictors in the Model: (Constant), PD, L, FEE

d. Dependent Variable: DAC

Correlations

Correlations

Correlations

	FEE	SIZE	OC	LOSS	SG	PD	PR	L	TAX
Pearson Correlation	1.000	.566**	.245	-.215	.048	-.390*	-.139	.055	.506**
Sig. (2-tailed)		.000	.151	.208	.781	.019	.420	.751	.002
N	36	36	36	36	36	36	36	36	36
Pearson Correlation	.566**	1.000	.060	-.351*	.434**	-.056	-.138	.349*	.723**
Sig. (2-tailed)	.000		.729	.036	.008	.744	.423	.037	.000
N	36	36	36	36	36	36	36	36	36
Pearson Correlation	.245	.060	1.000	-.100	-.113	-.167	-.192	.104	.056
Sig. (2-tailed)	.151	.729		.561	.511	.332	.261	.545	.747
N	36	36	36	36	36	36	36	36	36
Pearson Correlation	-.215	-.351*	-.100	1.000	-.108	.076	.251	.093	-.423*
Sig. (2-tailed)	.208	.036	.561		.531	.661	.139	.589	.010
N	36	36	36	36	36	36	36	36	36
Pearson Correlation	.048	.434**	-.113	-.108	1.000	.186	-.102	.771**	.193
Sig. (2-tailed)	.781	.008	.511	.531		.279	.556	.000	.260
N	36	36	36	36	36	36	36	36	36
Pearson Correlation	-.390*	-.056	-.167	.076	.186	1.000	.149	.315	-.122
Sig. (2-tailed)	.019	.744	.332	.661	.279		.385	.061	.477
N	36	36	36	36	36	36	36	36	36
Pearson Correlation	-.139	-.138	-.192	.251	-.102	.149	1.000	-.112	.103
Sig. (2-tailed)	.420	.423	.261	.139	.556	.385		.514	.551
N	36	36	36	36	36	36	36	36	36
Pearson Correlation	.055	.349*	.104	.093	.771**	.315	-.112	1.000	.065
Sig. (2-tailed)	.751	.037	.545	.589	.000	.061	.514		.708
N	36	36	36	36	36	36	36	36	36
Pearson Correlation	.506**	.723**	.056	-.423*	.193	-.122	.103	.065	1.000
Sig. (2-tailed)	.002	.000	.747	.010	.260	.477	.551	.708	
N	36	36	36	36	36	36	36	36	36

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Nonparametric Correlations

Regression

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	L, FEE, PR, OC, LOSS, SG		Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: DAC

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.780 ^a	.608	.527	5.8815E-02

a. Predictors: (Constant), L, FEE, PR, OC, LOSS, SG

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.156	6	2.594E-02	7.499	.000 ^a
	Residual	.100	29	3.459E-03		
	Total	.256	35			

a. Predictors: (Constant), L, FEE, PR, OC, LOSS, SG

b. Dependent Variable: DAC

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.650	.170		3.814	.001
	FEE	-.122	.037	-.405	-3.302	.003
	OC	-1.375E-04	.000	-.155	-1.192	.243
	LOSS	1.654E-03	.029	.007	.056	.956
	SG	-1.128E-03	.029	-.008	-.039	.969
	PR	1.761E-02	.030	.072	.587	.562
	L	8.630E-02	.027	.662	3.253	.003

a. Dependent Variable: DAC

Regression

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	TAX, L, PR, OC, PD, LOSS, FEE, SIZE, SG		Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: DAC

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.907 ^a	.824	.665	5.5495E-02

a. Predictors: (Constant), TAX, L, PR, OC, PD, LOSS, FEE, SIZE, SG

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.144	9	1.597E-02	5.185	.008 ^a
	Residual	3.080E-02	10	3.080E-03		
	Total	.175	19			

a. Predictors: (Constant), TAX, L, PR, OC, PD, LOSS, FEE, SIZE, SG

b. Dependent Variable: DAC

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.648	.356		1.819	.099
	FEE	-8.403E-02	.085	-.226	-.984	.048
	SIZE	-2.419E-02	.032	-.190	-.750	.471
	OC	-3.614E-05	.000	-.041	-.239	.816
	LOSS	1.398E-02	.057	.053	.247	.810
	SG	3.766E-02	.043	.316	.880	.400
	PD	4.686E-02	.034	.251	1.395	.193
	PR	1.933E-02	.037	.083	.519	.615
	L	5.224E-02	.043	.449	1.204	.256
	TAX	-5.681E-03	.041	.030	-.139	.892

a. Dependent Variable: DAC

Regression

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	TAX, OC, PD, PR, L, FEE, LOSS, SIZE, SG ^a		Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: DAC

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.856 ^a	.733	.333	5.8962E-02

a. Predictors: (Constant), TAX, OC, PD, PR, L, FEE, LOSS, SIZE, SG

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5.734E-02	9	6.372E-03	1.833	.237 ^a
	Residual	2.086E-02	6	3.477E-03		
	Total	7.820E-02	15			

a. Predictors: (Constant), TAX, OC, PD, PR, L, FEE, LOSS, SIZE, SG

b. Dependent Variable: DAC

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.257	.350		.734	.490
	FEE	-2.920E-02	.067	-.129	-.437	.677
	SIZE	-5.617E-03	.048	-.067	-.116	.911
	OC	-1.267E-04	.000	-.128	-.461	.661
	LOSS	2.306E-02	.089	.129	.260	.804
	SG	-.205	.651	-.190	-.314	.764
	PD	9.911E-02	.072	.657	1.372	.219
	PR	-1.562E-02	.075	-.054	-.209	.842
	L	6.761E-02	.090	.326	.755	.479
	TAX	3.461E-02	.076	.229	.453	.666

a. Dependent Variable: DAC